الأخبار
al-akhbar

الجمعة 20 تشرين الثاني 2026
العدد 5932 السنة الحادية والعشرون
Vendredi 20 Novembre 2026 no 5932 21ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة



ظاهرة 14

GTA VI مانيا
اللعبة الإلكترونية التي خضّت العالم



الكهرباء: لا دولارات لدى الشركة ومافيا المولدات باقية
«الأخبار» تنشر آلية التسعير الجديدة: زيادة 40% 4

الأمم المتحدة: إسرائيل قوة احتلال واتفاق الإطار يتعثر

رواية انقلاب السلطة في ملف الشبان الخمسة 2



قمّة الـ(لا) مقايضات

8 - 10

(أ ف ب)

المشهد السياسي

تقرير غوتيريش أمام مجلس الأمن: هناك احتلال إسرائيلي قائم في لبنان

عقد مجلس الأمن الدولي، مساء أمس، مشاورات مغلقة لبحث تطورات الأوضاع في لبنان ومدى تنفيذ القرار 1701، استمع خلالها إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام جان بيير لاكروا، والقائم بأعمال مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان جان أرنو، حول التقرير الدوري للأمين العام بشأن تنفيذ القرار، للمدة الممتدة من 21 حزيران إلى 20 تشرين الأول 2026.

في هذا السياق، لاحظت أوساط سياسية أن المقاربة الأممية للملف اللبناني باتت أكثر واقعية منذ مغادرة المنسقة الخاصة السابقة جينين هينيس- بلاسخارت منصبها في حزيران الماضي. وأشارت إلى أن خلفها جان أرنو اعتمد أسلوباً مختلفاً في مقاربة التطورات، عبر تواصله الدائم والمفصل مع قوات «اليونيفيل» ومكاتب الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية والجيش والأجهزة الأمنية، إضافة إلى أنه لم يكن بعيداً عن الجنوبيين، ولا سيما حركة أمل وحزب الله، ما أتاح له تكوين صورة أكثر شمولية عن الوقائع الميدانية والسياسية، بعيداً عن الاكتفاء بالمواقف الرسمية للأطراف المعنية.

ويكتسب التقرير أهمية خاصة باعتباره الأول الذي يُعدّه أرنو منذ توليه مهامه، وقد صادق عليه الأمين العام للأمم المتحدة. واللافت فيه أنه يستخدم صراحة توصيفات «الاحتلال الإسرائيلي» و«الأراضي اللبنانية المحتلة»، في إشارة واضحة إلى استمرار احتلال إسرائيل أجزاء من الأراضي اللبنانية. ويشكل هذا التوصيف أحدى أبرز النقاط السياسية في التقرير، نظراً إلى وضوحه وتكراره في أكثر من موضع، مقارنة بالمقاربات السابقة التي لم تعتمد هذه المصطلحات بهذه الصراحة.

ويؤكد التقرير أن القوات الإسرائيلية تواصل احتلال المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق وخط الدفاع الأمامي الذي أعلنته إسرائيل من جانب واحد، والتي تبلغ مساحتها نحو 700 كيلومتر مربع، معتبراً أن ذلك يشكل انتهاكاً لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. كما يشير إلى استمرار احتلال الجزء الشمالي من بلدة الغجر ومناطق متاخمة لها شمال الخط الأزرق.

> **يرى مراقب الأمين العام أن اتفاف الإطار متعثر وأمام مازق كون الاعتداءات الإسرائيلية تمنع انتشار الجيش اللبناني**

ومن أبرز ما يتضمنه التقرير توثيق استمرار فرض منطقة أمنية إسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية، ونقل تصريحات لوزير حرب العدو بشأن إجلاء السكان من المنطقة الواقعة حتى الخط الأصفر، وتدمير أكثر من 60 قرية لبنانية ونحو 23 ألف منزل. كذلك، يشير إلى أن نحو 65 بلدة، يقع معظمها جنوب خط الدفاع الأمامي، أصبحت مدمرة بالكامل تقريباً ويتعذر الوصول إليها.

ويسجل التقرير أيضاً تحركات عسكرية إسرائيلية واسعة وأعمال هدم وبناء في الجنوب، بما فيها إنشاء ما يبدو أنها قواعد عمليات أمامية جديدة بالقرب من الخيام ومارون الراس، ليصل عدد هذه القواعد إلى سبع قواعد شمال الخط الأزرق.

أما في ما يتعلق باتفاق الإطار الثلاثي، الذي تم التوصل إليه بين لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة في 26 حزيران 2026، فيكشف التقرير عن تعثر واضح في تنفيذه، نتيجة التفسيرات المتباينة لبنوده من قبل الأطراف، رغم إطلاق ثلاث مناطق تجريبية في فرون وصريفا وزوطر الغربية. حيث كان يفترض أن يتولى الجيش اللبناني فيها المسؤولية الأمنية الكاملة والفاعلة، ضمن آلية مرحلية وموثقة لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج الأراضي اللبنانية. وفي هذا الإطار، ينقل عن الجيش اللبناني بأن إسرائيل ارتكبت نحو 7700 انتهاك لإطار العمل، مطالباً بمعالجة القضايا العالقة عبر مجموعة التنسيق العسكرية الخاصة بلبنان بدلاً من الإجراءات الأحادية الجانب. كما أشار إلى أن جهود الجيش في المناطق التجريبية واجهت عراقيل إسرائيلية، شملت إطلاق النار بالقرب من عناصره في أثناء انتشارهم في زوطر الغربية.

وفي المقابل، تمكن الجيش اللبناني من إقامة ستة حواجز تفتيش و13 نقطة مراقبة داخل المناطق التجريبية ومحيطها، إضافة إلى إزالة الذخائر غير المنفجرة ورفع الأنقاض وتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية. إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتحقيق الهدف الأساسي من الاتفاق، والمتمثل في انتقال فعلي ومنظم للمسؤولية الأمنية إلى الجيش اللبناني بالتزامن مع الانسحاب الإسرائيلي.

ومن النقاط اللافتة أيضاً أن التقرير يتناول التناقض الجوهري في شروط الأطراف، إذ يعتبر لبنان أن وقف الأعمال العدائية والانسحاب الإسرائيلي شرطان أساسيان لبسط سلطة الدولة وبناء الثقة مع السكان المتضررين، فيما تربط إسرائيل وقف عملياتها وانسحابها ببسط سلطة الدولة اللبنانية ونزع سلاح المجموعات المسلحة من غير الدول. أما حزب الله فيتمسك بأن البحث في مسألة سلاحه يرتبط بوقف الهجمات الإسرائيلية وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية.

وفي قراءته لهذه المواقف، يخلص الأمين العام إلى وجود «ديناميكية دائرية» تعيق فيها الخلافات حول تسلسل الالتزامات تحقيق أي تقدم، ويصبح مبدأ المعاملة بالمثل بعيد المنال، وصولاً إلى «مأزق خطير». ويشكل هذا الاستنتاج إحدى أهم الخلاصات السياسية في التقرير، لأنه يضع تعثر اتفاق الإطار في سياق الخلاف على ترتيب تنفيذ الالتزامات، وليس فقط في إطار الخروقات الميدانية.

كذلك، يوثق التقرير استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية، بما فيها الغارات الجوية والقصف المدفعي وعمليات الهدم، مع الإشارة إلى تزايد هذه العمليات شمال نهر الليطاني، وما ينتج عنها من خسائر بشرية ونزوح وتدمير للقرى والبنى التحتية المدنية. ويدعو الأمين العام الحكومة الإسرائيلية إلى سحب قواتها من جميع المناطق الواقعة شمال الخط الأزرق، ووقف الانتهاكات الجوية والبرية لسيادة لبنان وسلامة أراضيه.

وتشير هذه المعطيات إلى أن التقرير لا يكتفي بعرض الوقائع الأمنية، بل يقدم قراءة واضحة لأسباب تعثر اتفاق الإطار، ويضع الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات المستمرة والعراقيل أمام انتشار الجيش اللبناني في صلب الأزمة. ورغم أنه لا يعلن رسمياً فشل الاتفاق أو انتهاءه، فإنه يقدم أدلة موثقة عن عدم تحقيق أهدافه الأساسية حتى الآن، ويصف الوضع بأنه «مأزق خطير».

(الأخبار)



(أ ف ب)

رواية انقلاب السلطة في ملف الشبان الخمسة

لم تكن قضية الشبان الخمسة الذين أوقفوا في جرود بشري والبترون مجرد ملف قضائي انتهى إلى ادعاء بحقهم، بل كشفت، وفق رواية مصادر مطلعة على الاتصالات التي رافقت القضية، عن مسار سياسي بدأ بتطمينات في قصر بعبدا وانتهى بقرار قضائي مناقض لها. فبعدما أبلغ حزب الله بأن الملف لا ينتظر ما يبرر استمرار توقيف الشبان، وأن الإفراج عنهم سيتم يوم الإثنين (الماضي)، جاء الأربعاء بالادعاء عليهم. وبين الموعدين، تبدّلت الذرائع وتراجع الوعود، في تطور لا يمكن فصله عن المناخ السياسي الذي أعقب زيارة المذنوب الأميركي الدائم لدى الأمم المتحدة مايك والتز والموفد السعودي يزيد بن فرحان إلى بيروت.

وبحسب الرواية، بدأت القصة بلقاء جمع الرئيس جوزيف عون السبت الماضي مع مفوض الحكومة في المحكمة العسكرية القاضي كلود غانم والنائب العام الاستئنافي القاضي رجا حاموش، والمدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير، وأبلغ عون بأن لا وجود لأدلة تثبت أن الشبان يشكلون خطراً على الأمن الداخلي، وأنه لم يُضبط في حوزتهم أي نوع من السلاح. وتضيف المصادر أن الخلاصة التي خرج بها الاجتماع أبلغت إلى الحزب على أساس أنه سيتم الإفراج عنهم يوم الإثنين، في مقابل تخفيف الحملة الإعلامية على رئيس الجمهورية، وهو ما التزم به حزب الله. لكن جاء الإثنين، وخرجت التبريرات لتأجيل الإفراج، تارة بذريعة الحاجة إلى ترك الضجة الإعلامية تنحسر، وطوراً بحجة عدم إثارة الملف خلال وجود الموفدين الأميركي والسعودي في بيروت. ليتبين لاحقاً أن الوعود لم تكن في طريقها إلى التنفيذ، وأن المسار اتجه نحو مزيد من التشدد، وصولاً إلى الادعاء يوم الأربعاء.

وتقول المصادر إن ما حصل شكّل انقلاباً على التفاهم، بعد التدخل الكبير من قبل الموفد السعودي، الذي بدا في هذه الزيارة كثير التوتر والقلق والتحريض على حزب الله، وهو مارس الضغط المباشر على السياسيين والقضاء والأمنيين أو تقديم أدلة على توريط بن فرحان لحزب الله بعمل ضد الأمن الداخلي، لكن يزيد بن فرحان كان له رأي آخر، وحصل على ما طلبه أو تقدير الأدلة، ويفتح الباب أمام تساؤلات جدية عن حدود استقلال المسار القضائي عن الضغوط السياسية والخارجية.

> **سمع عون معلومات أمنية وقضائية بأنه لا توجد أدلة على تورط الشبان بعمل ضد الأمن الداخلي، لكن يزيد بن فرحان كان له رأي آخر، وحصل على ما طلبه**

ومع ذلك، لا يبدو أن حزب الله متجه صوب رد فعل متسرّع، انطلاقاً من رفض الوقوع في فخ مواجهة لا تخدم الاستقرار. لكن الاحتجاج من قبله عكسه بيان كتلة نواب الحزب، الذي وجّه انتقادات حادة إلى السلطة، منهماً إياها بالصمت حيال الاعتداءات الإسرائيلية والخضوع للضغوط الأميركية، ومحذراً من التدخلات الخارجية في عمل المؤسسات اللبنانية، بما فيها القضاء والأجهزة الأمنية والمالية. وقد وضعت الكتلة التطورات في سياق المسعى الأميركي إلى فرض ترتيبات أمنية في الجنوب بعد انتهاء مهمة «اليونيفيل». وحذر حزب الله من استصدار قرار جديد عن مجلس الأمن يؤدي، إلى تجاوز القرار 1701 واتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في 27 تشرين الثاني 2024 واتفاقية الهدنة لعام 1949.

وعلمت «الأخبار» أن النائب حسين الحاج حسن، المكلف بمتابعة عدد من الملفات القضائية، قد يعقد مؤتمراً صحافياً لإعلان موقف من القضية، خصوصاً بعدما باتت لدى الحزب معطيات تؤكد تسييس الملف وتأثره بضغوط خارجية من شأنها تعقيد الوضع الداخلي. فالمسألة لم تعد محصورة بمصير خمسة موقوفين، بل باتت تتصل بكيفية استخدام المؤسسات القضائية والأمنية في إدارة الاشتباك السياسي مع حزب الله. وفي هذا السياق، يأتي الاجتماع الوزاري والأمني الذي ترأسه عون في بعبدا، والذي شدد خلاله على رفع جاهزية الأجهزة الأمنية وتطبيق القانون من دون استثناء، ومكافحة الجرائم والسرقات وإطلاق النار العشوائي وحيازة السلاح غير الشرعي. وهي عناوين لا خلاف على ضرورتها إلا أن توقيت الاجتماع والسياق الذي انعقد فيه يطرحان تساؤلات حول ما إذا كان يجري توظيف العنوان الأمني في اتجاه سياسي يتصل بسلاح المقاومة، ولا سيما أن سمير جعجع سارع إلى المطالبة بتوسيع التحقيقات لتشمل المسؤولين عن الجناح العسكري والأمني لحزب الله، بما يكشف عن تقاطع بين التصعيد السياسي الذي تقوده «القوات» وبين النقاش الدائر حول دور الأجهزة الأمنية والقضاء في المرحلة المقبلة. علماً أن زوار القصر الجمهوري لفتوا إلى أنه عدل في خطابه في الآونة الأخيرة، وتحدث من جديد عن عدم رغبته في الحوار مع حزب الله، ويروّج لاحتمال اندلاع حرب جديدة على لبنان مطلع العام المقبل، معتبراً أن الحزب سيكون مضطراً عندها إلى التفاوض مع السلطة وفق شروطها!

(الأخبار)

نقاش

اتفقنا على الدولة واختلفنا على بنائها

خلدون الشريف *

فتح إبراهيم الأمين، في مقاله «لبنان بلا سياسة: جماعات تائهة بحثاً عن مصيرها لا مصير البلد»، نقاشاً يتجاوز الانقسامات اليومية إلى سؤال مصير الجماعات اللبنانية وعلاقتها بمصير الوطن. وجاء ملحم رياشي، في تعليقه تحت «أربعة بنود تفتح باب الحلّ»، ليقترح الفيدرالية والحياد والمواطنة والمصالحة مع فكرة الوطن الواحد داخل لإعادة بناء الثقة، ثم أضاف فارس سعيد، أن «الطائف وحده... ضمانة للجماعات الطائفية»، في قراءة تاريخية تعيد الاعتبار إلى التجربة اللبنانية واتفاق الطائف بوصفه ضمانة للأفراد والجماعات معاً.

ثلاث مقاربات مختلفة، يجمعها القلق على مستقبل لبنان. لكنّ السؤال الذي أودّ إضافته إلى هذا الحوار بين أصدقاء، هو: هل تنقص اللبنانيين صيغة جديدة للدولة، أم الإرادة لتنفيذ الصيغة الدستورية التي تطورت منذ الاستقلال وتكرّست في اتفاق الطائف؟ وهل تكمن المشكلة في عجز الجماعات عن الاتفاق على لبنان واحد، أم في عجز القوى التي حكمت منذ الاستقلال عن بناء الدولة المستقرة؟

الجماعات ليست قدراً سياسياً

في تشخيصه يصف إبراهيم الأمين جانباً من الحقيقة، بعدما أضعفت الحروب والانهيارات والتحوّلات الإقليمية الثقة بالمستقبل المشترك. لكنّ المشكلة تبدأ حين نتعامل مع الجماعات باعتبارها وحدات متجانسة تختزلها خيارات قياداتها.

فالسيحيون ليسوا كتلة واحدة، والسنّة لا يجمعهم تصوّر موحّد لدور الدولة، والشيعة غير متفقين على رؤية واحدة لمستقبل السلاح، والدروز ليسوا مجرّد جماعة تبحث عن ضمانات في مواجهة التحوّلات الإقليمية. داخل كل جماعة تعدّدية سياسية واجتماعية واختلافات في المصالح والتطلعات. وما يجعل الانتماء الطائفي ملاذاً سياسياً ليس التعدد بحدّ ذاته، بل ضعف الدولة التي يُفترض أن تحمي حقوق المواطنين. لقد حوّلت القوى السياسية قيادات الجماعات إلى وسطاء بين المواطن والمؤسسات، فأصبحت الوظيفة حصة، والخدمة منّة، والحماية امتيازاً.

وهنا المفارقة: كلّما ضعفت الدولة ازدادت حاجة المواطن إلى جماعته، وكلّما تعززت سلطة الجماعات ازدادت صعوبة بناء الدولة. وهي دائرة مُغلقة لا تُكسر بمجرد مطالبة اللبنانيين بتجاوز انتماءاتهم، بل بإقامة مؤسسات تجعل الحقوق مستقلة عنها.

لذلك، لا يكفي أن نسأل الجماعات عن لبنان الذي تريده. ينبغي أن نسأل أيضاً القوى التي حكمت البلاد، عن عدم بناء الدولة التي تعهّدت ببنائها؟

الطائف: اتفقنا على النص واختلفنا على التنفيذ

يبحث ملحم رياشي عن ضمانات جديدة من خلال الفيدرالية والحياد، فيما يعود فارس سعيد إلى التاريخ اللبناني ليؤكد أن اتفاق الطائف قدّم أساساً دستورياً يضمن حقوق الأفراد والجماعات.

وفي مقاربة سعيد نقطة جوهرية. فقد تجاوز الطائف جانباً مهماً من الجدل التاريخي حول هوية لبنان ونهائية كيانه، حين أكد أن لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، عربي الهوية والانتماء.

ولم يكن الطائف مجرد إعادة توزيع للصلاحيات، بل محاولة لإعادة تأسيس الدولة بعد حرب أهلية مدمّرة، من خلال الجمع بين وحدة الوطن والتعددية، وبين حقوق المواطنين وضمانات الجماعات. وقد حظي بتوافق لبناني واسع ورعاية عربية ودعم دولي، وأصبح أساس النظام الدستوري القائم.

> **لا يمكن التعامل مع الجماعات كأنها كتلة واحدة وذات رأي واحد، ولا يمكن للبنان انتظار الخارج حتى يجيب عن السؤال الاساسي: لماذا فشل المتعاقبون على السلطة في بناء الدولة المطلوبة؟**

أمّا الفيدرالية التي يطرحها رياشي بوصفها عقد ثقة جديداً، فهي فكرة مشروعة للنقاش، لكنها لا تحظى بالتوافق الوطني الضروري لاعتمادها. وإعادة فتح النقاش حول طبيعة الدولة قد تنقل اللبنانيين من البحث عن كيفية إنقاذها إلى خلاف جديد حول شكلها.

وإذا كان الهدف من الفيدرالية طمأنة الجماعات إلى حقوقها وخصوصياتها، فلماذا لا نبدأ بتطبيق اللامركزية الإدارية الموسّعة، وتعديل قانون الانتخابات بما ينسجم مع الطائف، وتشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية المنصوص عليها في المادة 95 من الدستور، وإنشاء مجلس الشيوخ وفقاً للمادة 22 منه، وتفعيل المؤسسات وتعزيز استقلال القضاء؟

فهاتان المادتان تفتحان، ضمن مسار دستوري مترابط، الباب أمام مجلس نواب خارج القيد الطائفي، ومجلس شيوخ تتمثل فيه العائلات الروحية وتُحفظ مصالحها في القضايا المصيرية. أي إن الطائف يتضمن آلية للانتقال التدريجي من تقاسم السلطة بين الطوائف إلى دولة المواطنة، من دون إلغاء الضمانات الدستورية للجماعات.

لكننا نفّذنا من الطائف ما يتصل بتوزيع السلطة، وسنّ قوانين انتخابية أعادت إنتاج التوازنات الطائفية ومصالح القوى النافذة. وأهملنا إصلاح الدولة. ولم يكن ذلك مجرد سوء إدارة، بل نتيجة تداخل الوصايات الخارجية مع مصالح القوى اللبنانية التي استفادت من التطبيق الانتقائي للدستور، وحوّلت المرحلة الانتقالية إلى نظام دائم للمحاصصة.

لقد توافق اللبنانيون على النص، لكن القوى التي تولّت الحكم لم تتوافق على الانتقال من تقاسم الدولة إلى بنائها. وأي صيغة دستورية جديدة لن تنجح إذا انتقلت إليها الممارسات نفسها التي عطّلت الصيغة القائمة.

السيادة والسلاح: مسارات لا ينفصلان

يطرح رياشي الحياد باعتباره أحد شروط استعادة الدولة، انطلاقاً من القلق من انخراط لبنان في الصراعات الإقليمية. لكن الحياد، مثل الفيدرالية، ليس موضع توافق وطني. كما أن اعتماده يحتاج إلى تحديد مضمونه وضماناته. وفي المقابل، لا يبدأ لبنان من فراغ قانوني أو سياسي.

لدينا القرار 1701 الذي يشكل مرجعية للأمن والاستقرار في الجنوب، والقرار 1559 الذي يتناول سيادة الدولة وحل الميليشيات ونزع سلاحها، واتفاق الهدنة لعام 1949 الذي يمكن الاستناد إليه في البحث عن ترتيبات أمنية مستقرة مع إسرائيل... فلماذا نبدأ بالخلاف على الحياد قبل استكمال تنفيذ المرجعيات القائمة؟

لا يجوز أن يكون التنفيذ انتقائياً. وحصرية السلاح يجب أن تترافق مع إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف الاعتداءات واحترام السيادة اللبنانية. إن إنهاء الاحتلال ليس مكافأة تُمنح للبنان بعد معالجة مسألة السلاح، كما أن استمرار الاحتلال لا يجوز أن يتحوّل إلى مبرّر دائم لإبقاء قرار الحرب والسلم خارج مؤسسات الدولة.

لقد ارتبط سلاح المقاومة، في مراحل سابقة، بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ولا يمكن إنكار التضحيات التي قدّمها أبناء الجنوب والبقاع والضاحية، أو تجاهل المخاوف الأمنية والسياسية لدى البيئة الشيعية.

لكن التحوّلات العسكرية والإقليمية تفرض إعادة النظر في وظيفة هذا السلاح ومستقبله. وفي تقديري، لم يعد وجوده خارج الدولة يوفّر الحماية التي يفترض أن يحققها، بل أصبحت ازدواجية القرار العسكري والسيادي تحول دون بناء استراتيجية وطنية متماسكة للدفاع عن البلاد.

والانتقال المطلوب ليس من قوة جماعة إلى غلبة أخرى، ولا من سلاح خارج الدولة إلى دولة عاجزة عن حماية مواطنيها، بل من منظومة حماية خاصة إلى منظومة دفاع وطني، يكون فيها الجيش المؤسسة الشرعية التي تحتكر السلاح، وتخضع قرارات الحرب والسلم للمؤسسات الدستورية.

وهذا يحتاج إلى تفاهم سياسي داخلي، وخطة زمنية متدرّجة، وآليات تحقّق، وتعزيز قدرات الجيش، بالتوازي مع التزامات إسرائيلية واضحة وقابلة للتحقق بإنهاء الاحتلال ووقف الاعتداءات، وضمانات مؤسسية تحول دون شعور أي جماعة بأن انتقال السلاح إلى الدولة يعني خسارتها حقوقها أو مشاركتها.

فلا يمكن مطالبة الجماعات بالتخلي عن ضماناتها الخاصة من دون بناء ضمانات عامة موثوقة. لكن لا يمكن أيضاً بناء تلك الضمانات ما دام قرار استخدام القوة خارج المؤسسات الشرعية. والحل في مسار تفاوضي متدرّج يجعل بناء الثقة وانتقال المسؤوليات يتقدّمان معاً، بعيداً عن منطق الغلبة.

دور لبنان الجديد يبدأ من الداخل

يثير فارس سعيد سؤالاً مهماً حول انتهاء دور لبنان القديم كمركز لخدمات المنطقة، وضرورة البحث عن دور جديد يستند إلى تنوّعه وعلاقاته العربية والدولية. لكن لبنان لم يفقد موقعه بفعل المنافسة الإقليمية وحدها، بل أيضاً بسبب الحروب وسوء الإدارة والانهيار المالي وتراجع مؤسساته. ولا يمكن استعادة دوره بينما يعجز عن معالجة أزمة مصارفه، وحماية حقوق مودعيه، وتوفير الخدمات الأساسية وترسيخ سيادة القانون. كما لا ينبغي أن تكون علاقته بمحيطه ارتهاناً لحور أو مواجهة مع آخر، بل شراكة مع العرب ودول الإقليم الصديقة تقوم على المصالح المتبادلة واحترام السيادة. ولعل وظيفة لبنان المقبلة أن يكون مساحة للتواصل والتعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي، لا ساحة لتنافس القوى الإقليمية. لكنها وظيفة تحتاج إلى دولة قادرة على تحويل تنوّعها إلى مصدر قوة، لا إلى سبب دائم للانقسام.

من اتفاق على المبادئ إلى برنامج للتنفيذ

في النهاية، يطرح إبراهيم الأمين سؤال مصير الجماعات، ويبحث ملحم رياشي عن ضمانات جديدة، فيما يعيد فارس سعيد الاعتبار إلى الطائف بوصفه أساساً دستورياً للتعدّد اللبناني.

وأعتقد أن قيمة هذا النقاش تكمن في الانتقال من توصيف المخاوف إلى تحديد الالتزامات. فلا ينبغي أن يحتاج المسيحي إلى ضمانة خارج الدولة، أو السنّي إلى زعيم يحمي موقعه، أو الشيعي إلى سلاح خارج المؤسسات، أو الدرزي إلى ترتيبات خاصة تحميه من التحوّلات الإقليمية.

فالطمأنينة تحتاج إلى دستور يُطبّق، ومؤسسات عادلة، وجيش يحتكر القوة المشروعة، ودولة تحمي حدودها ومواطنيها. وتقوم أزمة لبنان على ثلاث مشكلات مترابطة: الخلل في تطبيق الدستور وإدارة الحكم، ووجود السلاح خارج مؤسسات الدولة، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي وانتهاك السيادة اللبنانية. ولا يجوز استخدام أيّ منها ذريعة لتعطيل معالجة البقية.

لذلك، أقترح إطلاق حوار وطني مُحدّد الأهداف والمهل، برعاية المؤسسات الدستورية، لا لإعادة التفاوض على هوية لبنان أو صيغة دولته، بل لوضع خريطة طريق لتنفيذ ما اتّفق عليه اللبنانيون. على أن تبدأ المؤسسات الدستورية، من دون انتظار نتائج الحوار، بإعداد مشاريع القوانين الإصلاحية التي لا تتطلب توافقاً جديداً على المبادئ.

وتقوم هذه الخريطة على ثلاثة مسارات متلازمة: استكمال تطبيق إصلاحات الطائف، بما فيها اللامركزية الإدارية وقانون الانتخابات والآليات المرتبطة بالمادتين 22 و95؛ والتوافق على خطة متدرّجة ومحدّدة المهل لحصرية السلاح بيد الدولة وتعزيز قدرات الجيش؛ والعمل الدبلوماسي لتنفيذ القرارات الدولية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف الاعتداءات، وفق التزامات متزامنة وآليات تحقق وضمانات إقليمية ودولية.

ولا ينبغي أن تتحوّل هذه المسارات إلى صفقة جديدة لتقاسم السلطة، أو أن تبقى رهينة تفاهمات مُغلقة بين القيادات. المطلوب برنامج مُعلن، بمراحل زمنية ومسؤوليات محدّدة وآليات للمُساءلة، يعرف اللبنانيون من خلاله ما تحقّق ومن يتحمل مسؤولية التعطيل... ولعل التحوّلات الإقليمية الجارية تفتح فرصة لإعادة ترتيب الأولويات اللبنانية، لكنها قد تضيع إذا انتظر اللبنانيون الخارج ليقرّر عنهم، ثم اختلفوا في الداخل على كيفية تنفيذ ما تقرّر.

لبنان لا يحتاج إلى إعادة اختراع نفسه، بل إلى إرادة سياسية تحوّل الاتفاق على الدولة إلى برنامج لبنائها. والسؤال لم يعد: أيّ دولة نريد؟ بل: مَن المُستعِدّ للالتزام بخطوات بنائها، ومتى نبدأ؟

* سياسي

قضية اليوم

كفى كذباً... التمويل بالدولار أصل مشكلة الكهرباء

محمد وهبة

على فترة طويلة، كان النقاش الأساسي في مسألة الكهرباء يتعلق بكيفية تأمين التمويل لشراء الوقود اللازم لتشغيل معامل الإنتاج، واستدامة الحلقة المالية بين التمويل والتشغيل. إلى جانب هذا النقاش، كانت هناك مجموعات تقول إن المشكلة في محلّ آخر يتعلق بالفجوة بين الإنتاج والفوترة. وبرأي هؤلاء، إن الحلقة المالية تتآكل بمرور الوقت بسبب الخسائر في الكهرباء، التي لا يمكن فوترتها وتحصيلها. صحيح أن الأمرين مهمّان، لكنّ هناك أساساً لهما يجري تجاهله أو تجهيله لأنه يرتبط بالسياستين المالية والنقدية اللتين تحدّدان وحدهما قدرة لبنان على الوصول إلى التمويل بالعملة الأجنبية. فقدان هذه القدرة، لا يطيح فحسب باستدامة الحلقة المالية المطلوبة لتمويل التشغيل. إلى جانب هذا النقاش، كانت هناك مجموعات تقول إن المشكلة في محلّ آخر يتعلق بالفجوة بين الإنتاج والفوترة. وبرأي هؤلاء، إن الحلقة المالية تتآكل بمرور الوقت بسبب الخسائر في الكهرباء، التي لا يمكن فوترتها وتحصيلها. صحيح أن الأمرين مهمّان، لكنّ هناك أساساً لهما يجري تجاهله أو تجهيله لأنه يرتبط بالسياستين المالية والنقدية اللتين تحدّدان وحدهما قدرة لبنان على الوصول إلى التمويل بالعملة الأجنبية، وبلغ هذا المؤشّر مستوى قريباً من الصفر، فعندها ليس هناك شكّ بأنه يقترب من لحظة انفجار. وفي ذلك الوقت، جاءت أعجوبة باريس 2 لتنقذ الموقف وتعيد التدفقات بالعملات الأجنبية ويعود معها المؤشّر إلى الارتفاع. وفي لحظة من عام 2004 عاد المؤشّر إلى التراجع، قبل أن ترتفع أسعار النفط العالمية وتعيده من خلال التحويلات والتدفقات الأخرى إلى مسار تصاعدي. واستمرّ نوع من الاستقرار في الفترة التالية وصولاً إلى عام 2010 حين بدأ مسار الانحدار بالتراجع مجدداً وصولاً إلى لحظة الانفجار في عام 2019. وكان لافتاً أنه إلى جانب بداية هذا المسار الانحداري، سجّل صافي الأصول بالعملات الأجنبية لدى المصارف نتيجة سلبية (عجزاً) بمعدل 40%، فيما كان صافي الأصول بالعملات الأجنبية في كل القطاع المصرفي يقترب من الصفر مجدداً.

أهمية هذه الوقائع التاريخية، أن معامل الكهرباء تعمل بواسطة الوقود الذي يستورده لبنان ويدفع ثمنه بالعملة الأجنبية. وطالما أن هناك شحّاً في كمية هذه العملات التي تتدفق إلى لبنان مقابل ما يخرج منها، سيصبح التنافس بين المؤسسات للحصول على حصّة منها أشدّ. وبما أن مؤسسة كهرباء لبنان هي مؤسّسة عامة ومفروض عليها، وفق المادة 85 من قانون النقد والتسليف والأنظمة التي ترعى عمل هذه المؤسسات، أن تحصل على حاجاتها من العملات الأجنبية من مصرف لبنان «ضمن حدود موجوداته» لأنه «مصرف القطاع العام». مصرف لبنان هو الجهة الوحيدة، قانوناً، التي تستطيع تأمين الدولارات لأي مؤسسة في القطاع العام.

وفي تلك السنة، أي في عام 1997، مع اقتطاع دولارات أكثر لـ«كهرباء لبنان» سيعني بشكل مباشر احتياطات أقلّ لدى مصرف لبنان، ما يؤثّر سلباً على «الثقة» التي استُعملت كأداة لاستقطاب الدولارات. وإذا خفّت الدولارات، كما حصل بمرور الوقت، سينخفض التمويل لتثبيت سعر الصرف وللكهرباء معاً. وهذا ما حصل بالضبط.

حسناً، أتى الانهيار، فكيف تعاملت قوى السلطة مع تمويل الكهرباء؟ في لحظة انتباه، ابتدع وزير الطاقة وليد فياض العقد العراقي. لدينا أشقاء قادرون على المساعدة فلنأخذ منهم نفطاً خاماً ولنستبدله بوقود مناسب للمعامل، بأي أمر آخر، لأن ذلك كان يعني المسّ بتثبيت سعر الصرف. ولتوضيح هذه المسألة، فمن المهم الإشارة إلى أن اقتطاع دولارات أكثر لـ«كهرباء لبنان» يعني بشكل مباشر احتياطات أقلّ لدى مصرف لبنان، ما يؤثّر سلباً على «الثقة» التي استُعملت كأداة لاستقطاب الدولارات. وإذا خفّت الدولارات، كما حصل بمرور الوقت، سينخفض التمويل لتثبيت سعر الصرف وللكهرباء معاً. وهذا ما حصل بالضبط.

حسناً، أتى الانهيار، فكيف تعاملت قوى السلطة مع تمويل الكهرباء؟ في لحظة انتباه، ابتدع وزير الطاقة وليد فياض العقد العراقي. لدينا أشقاء قادرون على المساعدة فلنأخذ منهم نفطاً خاماً ولنستبدله بوقود مناسب للمعامل، ولندفع لهم بالليرة اللبنانية على أن تُصرف الأموال خدمات للعراقيين في لبنان. كانت هذه خطة طوارئ، وأقرّت على هذا الأساس، لكنها لم تشكل بأي حال من الأحوال علاجاً لأصل المشكلة. وأضاف فياض طابقاً ثانياً على الأمر من خلال تعديل التعرفة، والسماح في شباط بجباية فواتير الكهرباء بالدولار.

ثم أتى الوزير جو الصدّي، الذي ألغى العمل بالعقد العراقي، وبقي الدين مُتنازعاً عليه محلياً، بين وزارة المال التي ترفض التمويل بهذه الطريقة لأنه مدفوع منها مباشرة وليس من أموال مؤسسة كهرباء لبنان، وبين العلاقة اللبنانية - العراقية التي لم تخلص إلى إرساء قنوات دفع مُتفق عليها بين الطرفين. وها هو اليوم يعمل على رفع التعرفة.

لكن المشكلة الأساسية ظلّت قائمة. صحيح أن المؤسسة تجبي بالدولار، لكنها ليست قادرة على التمويل. هي أصلاً تعاني اليوم في الحصول على الدولارات، مع أن حجم الجباية لديها متواصل ومرتبط بالتغذية بالتيار الكهربائي التي لا تتجاوز أربع ساعات كمعدّل سنوي.

رغم ذلك، يعتقد الكثيرون ممن هم في موقع المسؤولية المالية والنقدية والكهربائية، أن بإمكان المؤسسة أن تحصل على استقلالها المالي إذا تخلصت من الفساد والهدر وما إلى ذلك من سردية متعلقة بنزاعات أهل السلطة التافهة والبعيدة جداً عن الحقيقة. فالسؤال الذي تفرضه التعرفة المقترحة من وزارة الطاقة هو الآتي: هناك جباية سنوية مقدّرة بنحو مليار دولار، فهل بإمكان المؤسسة أن تحصل على المليار دولار لإنتاج يساوي 6 ساعات تغذية بالتيار الكهربائي؟

لم يقدّم أي طرف نقدي أو مالي جواباً على هذه المسألة لأنها لم تُطرح من الأساس. لكنّ ثمة سؤالاً أكبر: إذا قرّرت المؤسسة أن تزيد التغذية، من خلال حلّ سحري، إلى 12 ساعة يومياً، وعلى افتراض أن حاجتها إلى العملة الأجنبية ستبلغ 2 مليار دولار، فمن أين ستحصل عليها؟ وهكذا دواليك وصولاً إلى 20 ساعة يومياً، بمعزل عن دقّة الأرقام لأنه من الأكيد أن المبالغ ستتخطى 3 مليارات دولار.

نظرياً، يمكن للمؤسسة أن تقول إنها تجبي، على سبيل المثال، نصف المبالغ بالدولار، وإنها تحتاج إلى تحويل النصف الثاني من الليرة إلى الدولار، فهل بإمكان مصرف لبنان تحويل مليار ونصف مليار لمؤسسة كهرباء لبنان؟ الأكيد أنه إذا قرّر أن يقوم بذلك، سيكون التمويل بالعملة الأجنبية على حساب طرف آخر في السوق، لأن الجميع لديه حصّته في السوق والتنافس عليها مع طرف آخر، يهدّد مباشرة ثبات سعر الصرف.

معالجة هذه المشكلة تمهّد للتعامل مع الحلقة المالية ومع الخسائر بوصفها مشكلة ثانوية. لكن الأرجح أن المشكلة باقية ما دامت قاعدة الاقتصاد في لبنان قائمة على استهلاك مُموّل من التحويلات الخارجية. وهذا يعني أننا بحاجة إلى تمويل 20 مليار دولار للاستيراد سنوياً، فمن أين لنا هذا؟

«الأخبار» تنشر مشروع آلية التسعير المتحركة للكهرباء

زيادة التعرفة 40%

من المُرتقب أن يدرس مجلس الوزراء قريباً آلية جديدة لتعرفة الكهرباء مبنية على عناصر متغيّرة تتحرّك معها التعرفة. ووفق المعطيات الحالية لهذه العناصر، تقترح وزارة الطاقة زيادة التعرفة بنسبة 40٪ على الشطر الأول لغاية استهلاك 100 كيلوواط ساعة، وبنسبة 21.3٪ على الشطر الثاني الذي يتضمن باقي الاستهلاك

في 23 تشرين الأول الماضي، أعدّت مؤسسة كهرباء لبنان آلية جديدة لتعرفة الكهرباء بناءً على توجيهات وزير الطاقة جو الصدّي، من أجل تحويلها إلى تعرفة متحرّكة تهدف إلى استعادة الكلفة بكامل عناصرها من تقلبات أسعار المحروقات إلى عدد ساعات التغذية بالكهرباء المؤزعة والمفوترة وصولاً إلى نموذج الاسترداد المالي.

فرضيات الآلية المتحركة

بموجب «آلية التعرفة المتحركة» تطرأ تغيّرات بنيوية تلغي كل الافتراضات السابقة في عملية التسعير وتضع بدلاً منها عناصر متغيّرة الكلفة، وبالتالي كلما تغيّرت أسعار هذه العناصر، ستتحرّك التعرفة نزولاً أو صعوداً بشكل دوري. وقد بُنيت هذه الآلية المتحرّكة على نموذج يفترض الآتي:

- يجب ألا تعتمد التعرفة على احتساب كلفة نوع واحد من الوقود، بل أن تأخذ في الاعتبار كلفة أنواع مختلفة من الوقود مثل الغاز أويل والفيول أويل ولاحقاً الغاز.

- يجب أن تأخذ الآلية في الاعتبار الكفاءة الحرارية لمعامل الإنتاج أي أن تقدّم نموذجاً حسابياً يدمج بين كميات الوقود اللازمة للإنتاج في كل معمل لإنتاج كيلوواط ساعة واحد، وأن تُحتسب مساهمة كل معمل أو كل مصدر للإنتاج وفق كلفة كلّ منها.

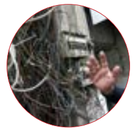
- اعتماد نموذج الاسترداد المالي الذي يقوم على ربط التسعيرة بنموذج يشمل كلفة الإنتاج والتشغيل والإنفاق المالي، بهدف المحافظة على التوازن المالي لمؤسسة كهرباء لبنان.

- يجب التوقف عن احتساب اتفاقية النفط العراقي التي كانت تؤثّر في حسابات الكلفة.

عناصر الكلفة في 2026

في هذا الإطار العام، حُدّدت عناصر الكلفة لبناء التسعيرة ضمن مخطّط يغطي 2025- 2030 يكون مبنياً على 12 عنصر تسعير. في السنة الجارية، أي 2026، ستكون فرضيات التسعير على أساس الآتي: اعتماد سعر وسطي ليرميل النفط الخام برنت يبلغ 86,5 دولاراً، واعتماد سعر طن الغاز أويل بقيمة 862 دولاراً، وسعر الفيول أويل 605,5 دولارات للطن، وعلى أن يكون مزيج الوقود المعتمد على أساس 89,5% من الكهرباء المنتجة من الغاز أويل مع حصّة لمصادر الطاقة المتجدّدة، ولم تُحتسب في هذه السنة كلفة الغاز الطبيعي. أيضاً بُني السيناريو على أساس إنتاج سنوي مقدّر بنحو 5,56 مليارات كيلوواط ساعة أو ما يوازي 6,1 ساعات تغذية يومية بالتيار الكهربائي يكون منها 3,68 مليارات كيلوواط ساعة قابلة للفوترة، أي إن الخسارة بين الإنتاج والفوترة تبلغ 34,7%. وكل ذلك مُحتسب على أساس 1,53 مليون مشترك، وإنفاق استثماري سنوي على الشبكة بقيمة 117 مليون دولار.

بنتيجة هذه العناصر وفق حسابات المؤسسة التي طابقت التسعيرة على الشطور وفق معدلات الاستهلاك الظاهرة لديها، تبيّن أن التسعير في عام 2026 يجب أن يكون 14 سنتاً لكل كيلوواط ساعة على الشطر الأول الذي لا يتجاوز 100 كيلوواط ساعة شهرياً، بدلاً من 10 سنتات، أي بزيادة 40%. وكل التسعيرات الأخرى، أي تلك التي تتعلق بكامل الاستهلاك فوق الـ100 كيلوواط ساعة الأولى، بالإضافة إلى التعرفة الصناعية والزراعية وتعرفة الامتيازات ستصبح 32,75 سنتاً على كل كيلوواط ساعة بدلاً من 27 سنتاً، أي بزيادة 21,3%. وبالطبع لا تشمل هذه الأرقام الرسوم الثابتة المرتبطة بالقدرة أو الاشتراكات أو أي نوع آخر.



29.4%

هي نسبة الهدر الفني وغير الفني المُرتقب بحسب دراسة تركيبة تعرفة الكهرباء المتحرّكة لعام 2030 مقارنة مع 34,76% في عام 2026، أي إن ثلث الإنتاج سيبقى خارج الفوترة

إذا قرّر مصرف لبنان تمويل حاجة الكهرباء بالدولار فسيكون على حساب طرف آخر في السوق، ما يهدّد سعر الصرف

المشتركون يغطون الخسائر

من الفرضيات الأساسية لهذه التعرفة أنها يجب أن تغطي كامل الكلفة وفق نموذج الاسترداد المالي. وهذا يعني، أن التعرفة يجب أن تلغي إمكانية حصول أي خسائر مالية لدى مؤسسة كهرباء لبنان بسبب الخسارة الفنية وغير الفنية (السرقة أو التعليق) في التيار الكهربائي. وهذا يعني أيضاً أن المشتركين الذين يدفعون فواتيرهم سيموّلون كل الكلفة والخسائر من خلال التعرفة.

هذه النتيجة تثير مسألة أساسية: هل التعرفة المقترحة كافية لتغطية الكلفة بما فيها الخسائر؟ وفق تقديرات النموذج لعام 2026، فإن الإيرادات السنوية من هذه التعرفة تقدّر بنحو 1,091 مليار دولار مقابل نفقات بقيمة 1,088 مليار دولار، أي بفائض يبلغ 3 ملايين دولار.

لكن اللافت، أنه في بيان التدفقات النقدية المُعدّ في الدراسة نفسها، يتبيّن أن النموذج سيعاني من عجز في التدفقات النقدية بقيمة 224 مليون دولار في عام 2026 ومن رصيد نقدي سلبي بقيمة 13 مليون دولار في نهاية السنة بسبب الفرق بين الإيرادات المفوترة والمقبوضة، والإنفاق الاستثماري والتسديدات. وهذا يعني أن التوازن المحاسبي في التعرفة لا يضمن بالضرورة توافر السيولة اللازمة لتشغيل المؤسسة بما في ذلك شراء الفيول أو الوقود اللازم لتشغيل المعامل ولتمويل استثماراتها أو نفقاتها الرأسمالية. وبموجب «آلية التعرفة المتحرّكة»، فإن التعديل الدوري للتعرفة مرتبط بسعر برميل برنت خلال الشهر السابق بالإضافة إلى نموذج استرداد الكلفة المحاسبي، على أن يحتفظ مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان بحق اتخاذ القرار المناسب بشأن تطبيق الزيادة أو الخفض أو إبقاء التعرفة كما هي أو العودة إلى التعرفة الأساسية.

ويقترح المشروع نشر نتائج التعديلات شهرياً قبل موعد إصدار الفواتير بأسبوعين على الأقل. ولا تتضح صلاحية مجلس الإدارة في إجراء التعديلات ما دامت التعرفة مرتبطة بشكل أساسي بسعر البرميل، وما هي معايير إجراء تعديلات على العناصر الأخرى في الكلفة والتغيّرات التي طرأت عليها، سواء ما يتعلق بالكفاءة الحرارية للمعامل ومزيد الإنتاج بأنواع الوقود المختلفة والخسائر الفنية وغير الفنية.

العنصر الحاسم مالي

يمكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات الأساسية من هذه التعرفة وتركيبتها. ومن أهم ما يُستخلص منها، أن ارتباط التعرفة بالخسائر بما لا يقل عن ثلث الإنتاج، يعني أن كلفة الكيلوواط ساعة المفوتر سيكون أعلى من كلفة إنتاجه. كما أن ارتفاع التعرفة لا يرتبط بتحسّن التغذية بالتيار الكهربائي. سيناريوات السنوات المقبلة تشير إلى أن التحسّن سينطلق من 6,1 ساعات يومياً في عام 2026، إلى نحو 8,3 ساعات في عام 2027 و9,7 ساعات في عام 2028. وهذا تطوّر لا يمكن الاستدلال عليه من تركيبة الاسترداد المالي الذي يُعدّ أساسياً لأنه يقوم على أن الحلقة المالية تتطلب وقتاً بين إنتاج الكهرباء وتحصيل الفواتير من أجل شراء الوقود مجدّداً للإنتاج، فضلاً عن أن التوازن المالي الذي تقدّمه هذه الآلية، ليس مستقراً بل هو هشّ، ما يترك فرضيات التحصيل والإنتاج والإنفاق حاسمة في اتجاه الاستمرار والاستدامة لهذا النموذج بالاستناد إلى هذه التعرفة.

م. و.

(هيثم الموسوي)



«المولّدات» مصّاصو الدماء باقون لسنوات

زينب بزي

مع مطلع كل شهر، يستفيق اللبنانيون من غيبوبتهم مجدداً، ويعلو الصراخ والشكوى من فواتير المولدات الخاصة، وكأنها المرة الأولى التي يتفاجأون فيها بارقامها، قبل أن يعودوا إلى سباتهم بانتظار الفاتورة التالية. وفيما تتكرر هذه الصرخة شهرياً، يواصل قطاع غير شرعي، نشأ على أنقاض عجز الدولة عن تأمين الكهرباء، تحقيق أرباح طائلة من جيوب المشتركين، مستفيداً من احتكار الأحياء وغياب البدائل والرقابة الفاعلة. تحوّلوا من ترقيعة إلى أمر واقع يراكم طبقات من المخالفات تبدأ بتجاوز التسعيرات الرسمية إلى فرض رسوم إضافية، والتلاعب بالعدّادات إن وافقوا على تركيبها أصلاً، وصولاً إلى تهديد المعترضين بقطع التيار.

قطاع غير شرعي بتسعيرة «شرعية»

المفارقة أنّ هذا القطاع، الذي يدرّ على أصحابه أرباحاً طائلة، لا يستند في جزء أساسي من نشاطه إلى أي ترخيص قانوني لإنتاج الكهرباء وتوزيعها. هو واقع أقرّت به الدولة نفسها من خلال منحه تسعيرة «شرعية» شهرية تصدرها وزارة الطاقة في نهاية كل شهر. وتحدّد الوزارة سعر الكيلوواط ساعة، والمقطوعية الثابتة، استناداً إلى أسعار المازوت وسعر صرف الدولار، مع احتساب تكاليف التشغيل والصيانة واهتلاك المولّد وهامش ربح لأصحابه. ولا تكتفي الدولة بذلك، بل تتولى عبر وزارة الاقتصاد، وبالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات، مراقبة الالتزام بالتعرفة وملاحقة المخالفين. أي إنّ الدولة، بطريقة أو بأخرى، تشرّع ما هو غير شرعي.

وعندما نقول «قطاع»، فهذه ليست مبالغة. بعض التقديرات تشير إلى وجود 7000 مولّد، فيما بعضها يكتفي بمسوحات ضيقة للإشارة إلى أن عددها يزيد قليلاً عن 3 آلاف مولد. لكن كان لافتاً أنه في الأشهر الأخيرة المداهمات، وسُطّرت محاضر ضبط، وصودرت مولدات مخالفة، لكن في النتيجة لم تزل المخالفات. المفارقة أنّ الدولة تثبت، عند كلّ موجة غضب، أنّها تمتلك الأدوات والصلاحيات اللازمة للتحرك، لكنها لا تُظهر الحزم نفسه عندما تهدأ الاعتراضات.

وإلى جانب الكلفة المالية، يفرض القطاع كلفة بيئية وصحية لا تقلّ خطورة. فمولدات الديزل المنتشرة بين المنازل تنفث ملوّثاتها في الأحياء السكنية، ثم نعود ونستغرب ارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان في لبنان، ولا سيما أنّ عوادم الديزل مُصنّفة علمياً ضمن المواد المسرطنة.

100 مليون دولار من جيوب المواطنين

وتبقى المسؤولية الأساسية على الدولة التي تركت الحاجة إلى المولّدات تتحوّل إلى حاجة حياتية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها. فبعد سنوات من الخطط والإصلاحات الموعودة، ورفع التعرفة والجباية، لا تزال مؤسّسة كهرباء لبنان عاجزة عن تأمين أكثر من ساعات معدودة من التغذية، بعدما تراجعت في الصيف إلى أقل من ساعة يومياً. والمفارقة أنّ الدولة، التي تطالب المواطنين بتسديد فواتير الكهرباء، تعجز عن إلزام مؤسساتها وإداراتها بتسديد فواتيرها هي نفسها. فقد راكمت هذه الجهات مستحقات لمؤسسة كهرباء لبنان بلغت 248 مليون دولار، ليعود مجلس النواب ويقرّ، قبل أيام، اعتماداً إضافياً بقيمة 100 مليون دولار لتسديد جزء منها. أي إنّ المواطن سيتحمل من «جيبته» مجدداً كلفة تقاعس مؤسّسات الدولة عن الدفع، بدلاً من توجيه هذه الموارد إلى استثمارات تعالج أصل الأزمة.

والأسوأ أنّ هذه الأموال لا تشتري حلاً مستداماً، بل تساهم في تأمين الفيول لإبقاء المعامل قيد التشغيل فقط. ووسط هذه الدوّامة، اختار وزير الطاقة جو الصدّي «الاعتكاف» احتجاجاً على عدم تجاوب الحكومة مع مطالبه، وفي مقدّمها معالجة المستحقات المتراكمة. والمفارقة أنّ الفريق السياسي للوزير، الذي أمطر اللبنانيين بالوعود عن خطط جاهزة لحلّ أزمة الكهرباء فور تسلّمه الوزارة، تبخّرت وعوده عند أول امتحان فعلي. وبدلاً من الخطط التي قيل إنّها جاهزة، باتت الآمال معلّقة على قطر وحدها لتأتي وتسجّل للوزير إنجازاً ينقذ سمعته ومن يقف خلفه، ولو كان ثمنه تسليم مفاصل أساسية من قطاع الكهرباء إلى المستثمرين. فلننتظر ولنرَ، إن كانت هناك أي نهاية لهذا المسلسل اللبناني الطويل.

> تدخّل الدولة كان موسمياً مع اشتداد ارتفاع صرخات المشتركين من الفواتير الفاحشة

> اتسع الفارق كثيراً بين تسعيرة مؤسّسةكهرباء لبنان للكيلوواط الواحد (10 سنتات أول 100 كيلوواط والباقي 27 سنتاً)، وبين التسعيرة الفعلية التي يفرض «القطاع» (وصلت إلى دولار واحد عن كل كيلوواط)، وبين التسعيرة الرسمية للمولدات (57 سنتاً في تشرين الأول)، علماً أن أصحاب المولّدات لا يحتاجون إلى مخالفة التسعيرة لتحقيق الربح، لأن التعرفة الرسمية لهم تتضمن «هامش ربح جيد»، لكنهم يرغبون في المزيد دائماً ولو بالدماء.

المداهمات موسمية

المشكلة أن تدخّل الدولة كان موسمياً و«وغبّ الطلب». خلال الأشهر الماضية، ومع اشتداد ارتفاع صرخات المشتركين من الفواتير الفاحشة، انطلقت حملة حكومية بوجه طغيان أصحاب المولدات، لكنها استمرت لنحو 10 أيام قبل أن تنحسر كنسمة صيف، وعاد أصحاب المولّدات إلى ممارساتهم كالمعتاد. نُفّذت عشرات

تقرير

أزمة الكهرباء تُنعش سوق الطاقة الشمسية

رضا صوايا

أعادت أزمة الكهرباء الحادّة، وارتفاع أسعار الاشتراكات في المولّدات الخاصة، تنشيط سوق أنظمة الطاقة الشمسية، بعد تحوّلها من بديل إلى وسيلة أساسية لتخفيف الأعباء الكهربائية. إذ تشهد الشركات المختصة طلباً متنامياً، وتحديداً من المصانع والمؤسسات التجارية الكبرى.

وأتى إقرار مجلس النواب دعم قروض مشاريع الطاقة الشمسية، ورفعه المبلغ المخصّص لها من 10 إلى 20 مليون دولار، ليزيد فرص التمويل المُتاحة، في وقت ترتفع فيه أسعار الألواح والبطاريات، مع ازدياد أكلاف الشحن، وتراجع التسهيلات المالية المقدّمة، في ظلّ حاجة الشركات إلى سيولة نقدية.

ويواجه القطاع، بالتوازي، تحديات تتعلق بجودة المعدات وكفاءة العاملين فيه والضمانات المقدّمة للمستهلكين.

طلب متزايد تقوده المصانع والمؤسسات

تتفق الشركات على تنامي الاهتمام بالطاقة الشمسية، وإن تفاوتت تقديراتها لحجم النمو الفعلي في المشاريع المنفّذة. ويؤكد صاحب شركة «Sawan Solar System Lebanon» إيلي صوان أن الطلب ارتفع بنسبة 200% مقارنة بالعام الماضي، مع تسجيل نمو لافت في المشاريع المخصّصة للشركات والمؤسسات الكبيرة والمصانع. ويوضح أن الطلب يشمل مختلف المناطق باستثناء الجنوب الذي لا تزال الحركة فيه أضعف نسبياً، وإن بدأت تسجل تحسناً مجدّداً.

ويتحدث المهندس والخبير في الطاقة الشمسية والمتجدّدة غ. س. عن طلب كثيف، مشيراً إلى أنه ينفذ نحو ثلاثة مشاريع أسبوعياً، ويضطر إلى رفض طلبات أخرى بسبب ضيق الوقت. ويلفت إلى أن حصة كبيرة من المشاريع الجديدة تعود إلى المصانع والمؤسسات، مؤكداً أن السوق تشهد موجة إقبال جديدة كلما تفاقمت أزمة الكهرباء وارتفعت أسعار المحروقات.

أمّا شركة «ZTC Technology»، فتميّز بين الاستفسارات والمشاريع التي تُنفّذ، إذ تشير إلى زيادة واضحة في الاتصالات وطلبات عرض الأسعار، لكن ارتفاع كلفة المعدات والشحن يحدّ من تنفيذ بعض المشاريع، ولا سيما المنزلية، تقول الشركة.

وفي المقابل، يتركز النشاط الأساسي لها على المشاريع الصناعية والتجارية الكبيرة، التي تؤكد «ZTC Technology» أن حجوزات تنفيذها تملأ جدول المواعيد بالكامل.

ارتفاع الأسعار وغياب التقسيط

يترافق الانتعاش في سوق الطاقة الشمسية مع ارتفاع كبير في الأسعار. ويقدّر صوان الزيادة الإجمالية في الأسعار في لبنان بنحو 10 إلى 15%، عازياً ذلك إلى ارتفاع كلفة الشحن من الصين بنسبة تصل إلى 50%، إلى جانب تنامي الطلب.



(أ ف ب)

وتقدّم شركة «ZTC Technology» أمثلة على هذا الارتفاع، موضحة أن سعر بطارية «ليثيوم» ذات النوعية الجيدة وبقدرة تخزين 16 كيلوواط/ساعة ارتفع من 1850 دولاراً في بداية العام إلى 2100 دولار حالياً. كذلك، ارتفع سعر اللوح الشمسي من 105 دولارات في بداية العام إلى 130 دولاراً، بعدما كان يبلغ نحو 85 دولاراً في الفترة نفسها من العام الماضي.

غير أن المهندس غ. س. يشكك في بعض التبريرات التي يقدّمها التجار لارتفاع الأسعار، معتبراً أن كلفة الشحن تُستخدم أحياناً ذريعة لزيادة الأرباح. ويشير إلى أن العاملين في الاستيراد المباشر من الصين يعرفون الكلفة الفعلية للمعدات، مقدّراً أن أسعارها في لبنان تفوق أسعار مثيلاتها في الدول المجاورة بنحو 15%. ويتحدث عن وجود جشع لدى بعض التجار، داعياً إلى مزيد من الشفافية.

ويترافق الغلاء مع تراجع وشبه غياب لتسهيلات الدفع، ما خلا استثناءات محدودة. ويؤكد المهندس غ. س. أن التعامل في السوق يجري بمعظمه نقداً، فيما تفرض بعض الجهات التي تقدّم تسهيلات فوائد تصل إلى 8%. ويلفت إلى أن بعض الزبائن باتوا يعتمدون طريقة الشراء التدريجي، فيشترون الألواح الشمسية أولاً، ثم ينتظرون أشهراً لتأمين ثمن البطاريات وبقية التجهيزات، إلى حين استكمال أجزاء النظام ومن ثم تركيبه. ويعكس ذلك رغبة في الاستثمار بالطاقة الشمسية تقابلها محدودية في القدرة على تسديد الكلفة دفعة واحدة.

ويشير صوان إلى أن التعاملات على مستوى الجملة تتم نقداً بالكامل تقريباً، فيما تقدم شركته تسهيلات محدودة لزبائن المفرق، تمتد إلى نحو ثلاثة أشهر، وخصوصاً للموظفين، بحيث تراوح قيمة القسط الشهري بين 400 و500 دولار، بعد دفعة أولى، وفق عدد الدفعات المتفق عليه.

أمّا شركة «ZTC Technology»، فتلفت إلى أنها كانت تقدّم تسهيلات، خاصةً للعسكريين، لكنها أوقفت التقسيط عموماً منذ نحو شهرين، نتيجة ارتفاع الأسعار والحاجة إلى السيولة لتمويل عمليات الاستيراد والمشاريع.

وفي ظل هذه المعطيات، يكتسب قرار مجلس النواب رفع المبلغ المخصص لدعم قروض مشاريع الطاقة الشمسية من 10 إلى 20 مليون دولار أهمية إضافية. غير أن الأثر الفعلي سيبقى مرتبطاً بشروط الإقراض وآليات التنفيذ ومدى قدرة الأسر والمؤسسات على الاستفادة منه.

كلفة الأنظمة المنزلية وجدواها الاقتصادية

على مستوى المنازل، يوضح صوان أن معظم الزبائن يطلبون أنظمة بقدرة تغذية تقارب 10 أمبيرات، تتألف عادة من ستة ألواح شمسية وبطارية بسعة تخزين تبلغ 10 كيلوواط/ساعة، بكلفة إجمالية تراوح بين 3300 و3500 دولار، تشمل أمّا الأنظمة التي تضم ثمانية ألواح، فتتراوح كلفتها بين 4300 و4500 دولار، بحسب نوع البطارية ومدة الكفالة. ويقدّر صوان أن صاحب المنزل يستطيع استرداد قيمة استثماره خلال سنة إلى سنتين كحد أقصى، من خلال الوفر المحقق في فواتير الكهرباء والمولدات.

> **أسعار المعدات في لبنان تفوق أسعار مثيلاتها في الدول المجاورة بنحو 15% نتيجة جشع بعض التجار**

لكن هذه المدة تبقى مرتبطة بحجم الاستهلاك وكلفة الاشتراك السابقة وساعات الإنتاج الشمسي، فضلاً عن تكاليف الصيانة والاستبدال على المدى الطويل. وبالتالي، تختلف الجدوى الاقتصادية بين منزل وآخر، وإن كانت الفواتير المرتفعة للمولدات تشكل حافزاً أساسياً للاستثمار.

معدات مغشوشة وعاملون غير متخصصين

ولا تقتصر التحديات على الأسعار والتمويل، إذ يحذر المهندس غ. س. من دخول معدات رديئة أو مرفوضة في أسواق أخرى إلى لبنان، وبيعها بأسعار مماثلة للمعدات المطابقة للمواصفات. ويكشف عن حالات تلاعب بالقدرة المعلنة للألواح الشمسية، من خلال وضع ملصقات عليها تظهر أنها بقدرة 540 واط، فيما تكون في الواقع لا تتجاوز 450 واط.

كذلك، يتحدث عن بطاريات «ليثيوم» تتعطل ويضطر أصحابها إلى استبدالها بعد سنة أو سنتين، رغم تسويقها على أساس أنها صالحة لنحو عشر سنوات. وتتفاقم المشكلة، بحسب قوله، مع اختفاء بعض الباعة من السوق أو توقفهم عن العمل، ما يترك المستهلكين من دون جهة يمكن الرجوع إليها عند وقوع مشكلة.

ويشير، في هذا السياق، إلى إقفال إحدى الشركات الكبرى التي كانت تتمتع بنفوذ واسع في سوق الطاقة الشمسية، وتؤثر في تحديد أسعار المعدات، وكانت تملك ثمانية فروع في مختلف المناطق، قبل أن تتوقف عن العمل منذ نحو عام.

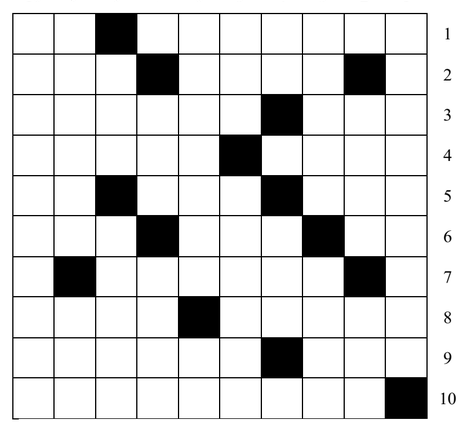
ويحذر أيضاً من دخول أشخاص غير متخصصين إلى مهنة تركيب الأنظمة الشمسية، ما يؤدي إلى أخطاء تقنية يتحمل المستهلكون كلفتها لاحقاً. ويوضح أنه يتلقى اتصالات عديدة لمعالجة أعطال ومشكلات ناجمة عن تركيبات نفذها أشخاص يفتقرون إلى الخبرة، بعدما لجأ إليهم أصحاب المنازل بحثاً عن أسعار أقل.

عقبات بلدية وخلافات بين أصحاب الشقق

إلى جانب التحديات التجارية والتقنية، تواجه بعض المشاريع عقبات إدارية وعقارية. ويشير صوان إلى مشكلات مع بعض البلديات التي تطلب من الشركات تحديد العلامات التجارية للمعدات وأنواع الكابلات المستخدمة، معتبراً أن هذه التفاصيل تتجاوز صلاحياتها، وأن دورها ينبغي أن يتركز على طلب المخططات الفنية والتأكد من طريقة التركيب.

من جهتها، تلفت شركة «ZTC Technology» إلى إشكاليات تتعلق بحقوق أصحاب الشقق في الأبنية المشتركة، ولا سيما عند استخدام الأسطح لتركيب الألواح الشمسية. وتشجّع الشركة على اعتماد مشاريع جماعية لأصحاب الشقق في المبنى الواحد، بما يتيح الاستفادة من المساحات المتاحة وتخفيف النزاعات حول استخدامها.

كلمات متقاطعة 5236



أفقيا

1- شاعرة عربية أدركت الجاهلية والإسلام – عبودية – 2- دولة أفريقية – ضعف – 3- من الحشرات – ممثلة ومذيعة ومغنية سعودية معتزلة – 4- مكتب الرسائل – ركن – 5- حطمّ الزجاج – ضوء الصباح – والد – 6- من الأمراض – قديس بالأجنبية – توجعا من المرض – 7- مدينة باباني – 8- الشق والصدع – بركان مشتعل في إيطاليا – 9- زاد وكثر النبات – صفة تطلق على فرد من الجنس البشري – 10- كبرى الجزر القارية في العالم

عمودياً

1- دولة آسيوية – 2- يبعث برسالة – حرف جرّم – 3- من الحيوانات – مدينة ألمانية – 4- لحم غير مطبوخ – حائط يحيط بالمنزل – 5- ملأ الإناء حتى فاض – طابعات ورق – 6- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – إحسان – 7- عابر – وُجدا وشاركا في الاجتماع – 8- احرف متشابهة – مدينة في البرازيل – 9- اشياء محبوسة نظير دَيْن – مبتل ومرطب بالماء – 10- قناة مائية تربط المحيط الهادي بالبحر الكاريبي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الملك – غرام – 2- مقال – نوابغ – 3- يبرّ – رشّاش – 4- اين – ميلر – 5- سكّ – اس – 6- إبّان – جم – حجّ – 7- نورا – صرع – 8- لنا – أديب – 9- ام – هم – نانت – 10- مرج دابق – ما

عمودياً

1- أمير– أحلام – 2- لقب – سبّ – نمر – 3- ماراكانا – 4- ل ل – نو – هدّ – 5- رنا – راما – 6- نش – سجّاد – 7- غوام – ينقّ – 8- راشيا – صبا – 9- اب – حر – نمّ – 10- مغارة جعيتا

sudoku 5236

1		3		6				5
	9					6	3	
					8		9	4
4							2	
	1	5	4		9	7		
	6	8		1	5	3		
		6	7	4		2		
3	2							7
		4			3			6

حلول الشبكة السابقة

7	9	2	1	8	5	4	6	3
6	8	1	4	7	3	5	2	9
3	4	5	9	2	6	1	8	7
2	3	6	5	9	8	7	4	1
8	1	9	7	3	4	2	5	6
5	7	4	6	1	2	9	3	8
9	5	3	8	4	7	6	1	2
4	2	7	3	6	1	8	9	5
1	6	8	2	5	9	3	7	4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

كلمة السر 533

كلمة السر من 8 حروف: إحدى المحافظات السورية

اللاذقية – الرستن – القصير – الرقة – ادلب – بوكمال – باب – تل – جَف – حماه – حلب – حمص – دير الزور – درعا – دمشق – ريف دمشق – سويداء – شام – طرطوس – فيق

ل	ا	ل	ق	ص	ي	ر	ب	د	ا
د	س	و	ي	د	ا	ء	م	ل	ة
ة	ي	ح	م	ا	ه	ش	ب	ق	ح
ق	ي	ر	ل	ت	ق	ا	ر	ص	ل
ج	ف	ق	ا	ن	ب	ل	م	ا	ا
ش	ا	م	ذ	ل	ا	ح	ق	ل	م
د	ر	ع	ا	ا	ز	ي	ي	ر	ك
ب	ل	د	ا	ط	ل	و	ف	س	و
ر	س	و	ط	ر	ط	ل	ر	ت	ن
ر	ي	ف	د	م	ش	ق	ا	ن	ة

حلول الشبكة السابقة: نارفيك

عملية حسابية 533

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

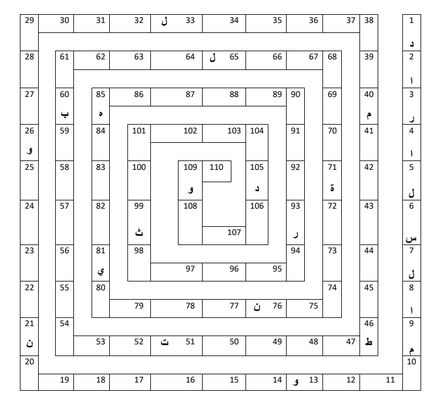
12	X		٪		=	24
X		X		X		
	X		٪		=	15
–		+		X		
	X		٪	3	=	21
=		=		=		
51		79		36		

حلول الشبكة السابقة

61	+	19	٪	4	=	20
–		X		X		
3	X	5	X	3	=	45
٪		٪		X		
2	X	1	X	8	=	16
=		=		=		
29		95		96		

شبكة العنكبوت 533

إعداد نعوم مسعود



1 – 9 اسم اطلقه الخليفة العباسي ابو جعفر المنصور على مدينة بغداد
8 – 22 رسام ونحات ايطالي من مدرسة باريس اشتهر برسم الوجوه في اشكال مستطيلة
21 – 34 مفكر وفيلسوف سياسي ايطالي ابان عصر النهضة اشهر مؤلفاته « كتاب الامير »
33 – 40 سياسي فرنسي راحل رئيس حكومة لعدة مرات خلال ثلاثينيات واربعينيات القرن الماضي
40 – 51 ملكة فرنسا زوجة الملك لويس السادس عشر أعدمت مسيب قسارها
51 – 53 مدينة مغربية
54 – 60 مدينة بلجيكية
59 – 62 من مشاهير المغنين في العهد العباسي
62 – 66 من انواع الليمون يُعرف بـ « الليمون الهندي »
64 – 68 عدد يساوي ألف الآف
68 – 76 شاعر لبناني مهجري راحل له ديوان « معلقة الارز »
75 – 81 أغنية للسيدة أم كلثوم
80 – 85 نقيب صحافة لبناني راحل
84 – 89 ادیب وفناف مصري راحل له « غرابيل »
89 – 92 خلاف خشن
91 – 101 احد الشعراء العرب في الجاهلية من أصحاب المعلقات
101 – 105 كتاب للأديب اللبناني ميخائيل نعيمة
104 – 110 مدينة كندية عاصمة مقاطعة البرتا

حل شبكة العنكبوت السابقة

مكعّب – عبد الرشيد دوستم – تمام سلام – ام الربيع – عطشان يا صبايا – يا فؤادي – ديربورن – نزار قباني – نبو جيرسي – سيكلوب – بوتسدام – امون – نبع الصفا – فارنا – ناساو – اوستراليا – الريف – فؤاد السنيورة

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5236

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف وكاتب فرنسي (1913-2012). أسر خلال الحرب العالمية الثانية واعتنق الإسلام
10+4+3+2+1 = ظلمة ■ 6+9+7+8 = شخصية لدريد لحام ■ 5+11= ضمير منفصل

حل الشبكة الماضية: **جابر احمد رزق**

على الغلاف

إيران مطمئنّة إلى قمّة شينزن: لا صفقة على حسابنا

طهران - **محمد خواجوئي**

على عكس ما روّجته بعض القراءات حول خطر تبلور «صفقة» على حساب إيران خلال القمّة التاريخية التي جمعت زعماء الصين وروسيا والولايات المتحدة في شينزن أمس، خلا البيان الختامي للقمّة من أيّ إشارة إلى اتفاق يخصّ طهران. ولم تكن إيران متوجّسة أصلاً من نتائج القمّة، بل نظر إلى حرص الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على المشاركة فيها، باعتباره مؤشراً إلى تصدّع النهج الأحادي الجانب لواشنطن، فضلاً عن غياب أيّ شعور بأن بكين وموسكو في صدد رفع الغطاء عن طهران. وهذا ما جرى تأكيده بوضوح على هامش اجتماع مجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» في فيينا، أول من أمس، من خلال بيان مشترك صدر عن الحلفاء الثلاثة.

وتوقّفت صحيفة «جوان» المُقرّبة من «الحرس الثوري الإيراني» عند تلك التطوّرات، قائلة إن «إيران ليست عضواً في منظمة أبيك (APEC)، ولا تشارك في قمة شينزن، غير أن تداعيات الحرب عليها وتأثيراتها العميقة على الاقتصاد والأمن العالميَّين، جعلت الملف الإيراني يلقي على القمّة بثقله. وهو ما يثبّت أن إيران، حتى بمعزل عن المشاركة الرسمية في مثل هذه الاجتماعات، تظلّ لاعباً وازناً ومؤثراً في معادلات الاقتصاد والأمن الدوليَّين. بل إن أحداث الأشهر التسعة المنصرمة أظهرت بجلاء حجم قدرة الموقع الجيوسياسي الإيراني على التأثير في حسابات القوى الكبرى، وتوجيه مسار الأحداث الدولية». ومن جهتها، رأت صحيفة «اعتماد» المقرّبة من الحكومة أن الهوة بين واشنطن من جهة وموسكو وبكين من جهة أخرى حول الحرب على إيران واسعة للغاية، مستبعدةً إمكانية التوصّل إلى تسوية في هذا الشأن. وقالت إنه «في الظروف الراهنة، لا يمكن القول إن الصين وروسيا في صدد إبرام صفقة مع أميركا على حساب إيران، أو تحويل طهران إلى ورقة مساومة في نزاعاتهما مع واشنطن، بحيث تتوافقان على أيّ سياسة ينوي ترامب انتهاجها ضدّ إيران من دون أيّ اعتراض. وبكلمة أخرى، من المستبعد تماماً افتراض أن تقبل موسكو وبكين بإطلاق يد واشنطن في التعامل مع إيران كيفما تشاء، في مقابل حصول روسيا على هامش مناورة أكبر في ملف أوكرانيا، والصين في ملف تايوان».

وعشية قمّة شينزن، انطلقت، أول من أمس، أعمال الاجتماع الفصلي لمجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، والتي تتواصل حتى اليوم، في ظلّ هيمنة واضحة للملف الإيراني، ولا سيما مسألة تفتيش المنشآت الإيرانية. وكان اعتبر المدير العام للوكالة، رافائيل غروسي، في الجلسة الافتتاحية، أن التحقّق والتفتيش اللذَين يجريهما المفتّشون الدوليون للأنشطة النووية الإيرانية يمثّلان «الآلية الوحيدة لتبديد المخاوف»، فيما برز موقف مشترك لافت لسفراء إيران والصين وروسيا لدى الوكالة ردّاً على تصريحات غروسي أكّدوا فيه أنه لا توجد أيّ أرضية مؤاتية لزيارات المفتّشين، ما لم تتوقّف الهجمات العسكرية ضدّ إيران. وجاء في البيان الصادر عن السفراء الثلاثة، والذي تلته البعثة الروسية، أن «الإصرار غير المشروط على التطبيق الاعتيادي للالتزامات الضمانية، وتجاهل العقبات المادية الناجمة عن الاعتداءات العسكرية، والتهديد المستمرّ باستخدام القوة، لن يسهم كلّ ذلك في استئناف أنشطة التحقّق التابعة للوكالة في إيران بصورة كاملة».

وردّت البعثة الإيرانية في فيينا، بدورها، على البيان المشترك للترويكا الأوروبية والولايات المتحدة - والذي دعتا فيه إلى منح الوكالة إذناً غير مشروط بتفتيش المنشآت النووية الإيرانية -، بانتقاد «المعايير المزدوجة». واعتبرت البعثة أن إحجام الغرب عن إدانة العدوان العسكري الذي استهدف مُنشآت نووية خاضعة لضمانات الوكالة، بالتوازي مع المطالبة بتنفيذ التزامات الضمانات بلا قيد أو شرط، بمثّل «نموذجاً صارخاً للنفاق والتناقض» في ادّعاءات الدفاع عن نظام منْع الانتشار النووي. وتأتي مطالبات «الوكالة الدولية» لإيران بالسماح باستئناف التفتيش، متزامنة مع الموقف الأميركي المُشدّد على ضرورة تقديم طهران تنازلات نووية كشرط لازم لأيّ

> **بيان إيراني- صيني- روسي يؤكّد عدم وجود أي أرضية مؤاتية لاستئناف زيارات مفتشي الوكالة الدولية**

اتفاق يفضي إلى وقف الحرب؛ وهو ما ترفضه إيران، متمسّكة بأن أيّ بحث لبرنامجها النووي لا يمكن أن ينطلق إلّا بعد الإعلان الرسمي عن إنهاء الحرب، ورفع الحصار المفروض عليها، وإلغاء العقوبات بحقها.

ميدانياً، شهد مضيق هرمز، أمس، يوماً شديد التوتّر، إذ أعلن الجيش الإيراني و«الحرس الثوري» استهداف خمس ناقلات نفط في المسار الجنوبي للمضيق، الذي تعتبره طهران «غير قانوني». ويأتي تصعيد الهجمات على السفن والناقلات بعد أسبوع سُجّلت خلاله ضربات إيرانية متكرّرة ضدّ القواعد الأميركية في البحرين والكويت، وهو ما رفع سقف التوتّر إلى مستويات قياسية. وتبدو هذه الخطوات هادفةً، أولاً، إلى إخراج إيران من مأزق الاستنزاف الناتج من الحصار الأميركي، وثانياً، إلى إعادة ضبط حسابات الولايات إزاء أيّ مغامرة عسكرية واسعة النطاق. وفي تطوّر ميداني لافت، أفادت وسائل إعلام أميركية بأنه بعد أيام قليلة على دخول حاملة الطائرات «تيودور روزفلت» إلى منطقة الشرق الأوسط، غادرتها حاملة الطائرات «جورج واشنطن»، ليعود عدد الحاملات المشاركة في الحرب والحصار البحري قبالة السواحل الجنوبية لإيران إلى اثنتين. وجاء هذا التراجع بعدما كان رفع دخول «تيودور روزفلت»، قبل أيام، العدد إلى ثلاث، وهو ما يُعدّ غير مسبوق منذ سنوات، وفسّره كثر حينها على أنه تمهيد أميركي لشنّ هجوم واسع النطاق ضدّ الجمهورية الإسلامية.


بائعة حقائب إيرانية تنتظر زبائن في طهران (أ ف ب)

نتنياهو يستحثّ الحرب: فلْنضرب قبل مغادرة أميركا

حسين الأمين

تواجه إسرائيل، في دفعها نحو استئناف الحرب على إيران، فجوة بين استعجال الهجوم وغموض الغاية منه. فرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، يستعجل التحرّك مع استمرار الحشد العسكري الأميركي في المنطقة، ورغم تراجع التأييد السياسي للحرب داخل الولايات المتحدة، بينما تؤكد تقديرات منقولة عن جيش الاحتلال إمكانية تأجيل الضربة. بتعبير آخر، يريد نتنياهو، الذي لا يملّ من التكرار أنه «لا مفرّ من عمل ضدّ إيران»، استثمار فرصة عسكرية محدودة وقد تتقلّص، مُظهراً تمسّكه بالهجوم بمعزل عن الخلاف على توقيته وشروطه، في حين تفترض وجهة النظر المعاكسة أنّ التهديد الماثل غير داهم، ولا تفترض مواجهته هجوماً فورياً.

ورغم غياب التوافق داخل كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة في شأن الحرب، تتقدّم التحضيرات العسكرية لاستئنافها. إذ تحدّث ضابط كبير في جيش العدو، بحسب «القناة 13»، عن «خطط مشتركة» ومقرّة مع «القيادة المركزية الأميركية» (سنتكوم)، تنتظر قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، والتوقيت المناسب. كما عقد رئيس الأركان، إيال زمير، وقائد «سنتكوم»، براد كوبر، تقييماً أمنياً بمشاركة رئيس «الموساد»، رومان غوفمان، قبل أن يتوجّه الجنرال الأميركي إلى الرياض للقاء وزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان.

ويفسّر القلق من تبدّل الظروف الأميركية جانباً من الاستعجال الإسرائيلي. فوفق صحيفة «نيويورك تايمز»، يريد نتنياهو «حملة جوية تستمرّ ما بين أربعة وسبعة أيام». وفي سبيل إقناع الإدارة الأميركية بذلك، تولّى غوفمان عرض معلومات عن «البرنامج النووي» الإيراني خلال لقاءاته في الولايات المتحدة، بالتزامن مع اتصالات أجراها الوزير السابق للشؤون الاستراتيجية والمقرّب من نتنياهو، رون ديرمر، لحشد التأييد لـ«هجوم مشترك». وتحدّث موقع «والا»، بدوره، عن خشية إسرائيلية من «بدء تقليص القوات الأميركية (في المنطقة) قبل نهاية السنة»، في حين أفاد بارك رافيد، في «القناة 12»، بأن ترامب تلقّى إحاطة بمعلومات إسرائيلية عن «تكثيف الأبحاث والتطوير والتجارب في المجال الكيميائي». لكن مسؤولين أميركيين قالوا إنّ «إيران لا تملك حالياً القدرة على تنفيذ هجمات من هذا النوع»، وشكّك بعضهم في دوافع «العرض الإسرائيلي، رابطين إيّاه بـ«أجندة سياسية».

ويبقى السؤال المركزي متعلّقاً بالهدف من استئناف الحرب، وطرق الوصول إليه. في هذا الإطار، دعا ديرمر إلى اعتماد استراتيجية ضغط واسعة تُستخدم فيها أدوات سياسية واقتصادية وأمنية، قائلاً، في مقابلة مع بودكاست «بود فورس وان» التابع لصحيفة «نيويورك بوست»، قبل يومين، إن «العمليات المشتركة

> **يريد نتنياهو حملة جوّية تستمرّ ما بين أربعة وسبعة أيام**

آزالت التهديد النووي الوجودي» - مع إقراره ببقاء «اليورانيوم» المخصّب مدفوناً تحت الأرض وتحت المتابعة، طارحاً مساراً لـ«تغيير النظام»، يجمع «الحصار والعقوبات والتهديد العسكري ودعم المعارضين، وصولاً إلى النظر في تسليحهم». ويتّصل ذلك، على ما يبدو، بإشكالية واجهت الولايات المتحدة وإسرائيل في حربهما على إيران، تتمثّل في صعوبة تحويل الإنجاز العسكري إلى نتيجة سياسية مُستدامة. لكن التحذير الإسرائيلي من إعادة بناء القدرات العسكرية والنووية الإيرانية، الذي يُستخدم لتبرير جولة جديدة، يفتح أيضاً نقاشاً حول مدى نجاعة الجولات السابقة في منع تهديدات «استهداف قواعد أميركية وبنى اتصالات ومراكز بيانات». ويقرّ منشروف في هذه التهديدات سعياً إيرانياً لـ«رفع كلفة الحرب على حلفاء واشنطن» والتأثير في قرارها، بما يربط حسابات الهجوم الإسرائيلي بقدرة هؤلاء الحلفاء، وخصوصاً في منطقة الخليج، على تحمّل تداعياته أيضاً. ويضيف تعثّر تشكيل حكومة بديلة لحكومة تصريف الأعمال الحالية، تعقيداً سياسياً إلى حسابات الحرب في تل أبيب. واتّهم رئيس حزب «الديمقراطيين» يائير غولان، نتنياهو بـ«الدفع نحو حرب أخرى لخدمة بقائه في الحكم»، وطعن في شرعية الحكومة الحالية لافتتاح جولة عسكرية جديدة، داعياً زعماء «معسكر التغيير» إلى تسريع تشكيل ائتلاف بديل.

وفي النتيجة، تبقى الأمور معلّقةً بإرادة الشريك الأميركي وقدرته على تحمّل حرب تتجاوز حدودها المرسومة. فبحسب رافيد، طلب «البيت الأبيض» تقدير «الردّ الإيراني المفترض على الهجوم»، والبدائل والخطط المتاحة، بما فيها إمكان تجنّب ردّ مدمّر على منشآت الطاقة الخليجية. ويحذّر أمير بار شالوم، في «زمن إسرائيل»، من «افتراض التزام إيران بالمدّة التي يختارها الأميركيون للمواجهة». وبذلك، فإن اقتراح حملة من أربعة إلى سبعة أيام يحدّد المدّة المرغوبة إسرائيلياً للهجوم، فيما يظلّ إنهاء الحرب مرتبطاً بقرار إيران أيضاً؛ وتلك معضلة تضع حدوداً للرهان الإسرائيلي على ضربة قصيرة تُنتج أثراً استراتيجياً طويل الأمد.

في نتائج الانتخابات الأخيرة في إسرائيل والولايات المتحدة.

وبعد تحديد الهدف، يتعيّن تقدير سقف الكلفة المقبولة لتحقيقه، مع احتمال اتّساع المواجهة إلى جبهات ومصالح تتجاوز إسرائيل. ويدقّ إيتمار أيخنر في «واينت» تقديرات استخباراتية بامتلاك إيران ما بين 1500 و2000 صاروخ بالستي، فيما تختلف الجهات الأمنية الإسرائيلية على احتمال مشاركة «حزب الله» ومدى تأثير الضغوط الداخلية اللبنانية في قراره. ويمتدّ هذا الحساب إلى الانتشار الأميركي والمصالح الإقليمية؛ إذ يرصد يوسي منشروف، في دراسة نشرها «معهد مسغاف» العبري، تهديدات «استهداف قواعد أميركية وبنى اتصالات ومراكز بيانات». ويقرأ منشروف في هذه التهديدات سعياً إيرانياً لـ«رفع كلفة الحرب على حلفاء واشنطن» والتأثير في قرارها، بما يربط حسابات الهجوم الإسرائيلي بقدرة هؤلاء الحلفاء، وخصوصاً في منطقة الخليج، على تحمّل تداعياته أيضاً. ويضيف تعثّر تشكيل حكومة بديلة لحكومة تصريف الأعمال الحالية، تعقيداً سياسياً إلى حسابات الحرب في تل أبيب. واتّهم رئيس حزب «الديمقراطيين» يائير غولان، نتنياهو بـ«الدفع نحو حرب أخرى لخدمة بقائه في الحكم»، وطعن في شرعية الحكومة الحالية لافتتاح جولة عسكرية جديدة، داعياً زعماء «معسكر التغيير» إلى تسريع تشكيل ائتلاف بديل.

وفي النتيجة، تبقى الأمور معلّقةً بإرادة الشريك الأميركي وقدرته على تحمّل حرب تتجاوز حدودها المرسومة. فبحسب رافيد، طلب «البيت الأبيض» تقدير «الردّ الإيراني المفترض على الهجوم»، والبدائل والخطط المتاحة، بما فيها إمكان تجنّب ردّ مدمّر على منشآت الطاقة الخليجية. ويحذّر أمير بار شالوم، في «زمن إسرائيل»، من «افتراض التزام إيران بالمدّة التي يختارها الأميركيون للمواجهة». وبذلك، فإن اقتراح حملة من أربعة إلى سبعة أيام يحدّد المدّة المرغوبة إسرائيلياً للهجوم، فيما يظلّ إنهاء الحرب مرتبطاً بقرار إيران أيضاً؛ وتلك معضلة تضع حدوداً للرهان الإسرائيلي على ضربة قصيرة تُنتج أثراً استراتيجياً طويل الأمد.

لا تفاهمات نووية... ومسألتا إيران وأوكرانيا عالقتان

ترامب - شي - بوتين: قمّة تثبيت الخلافات

سعيد محمد

في أوّل قمة ثلاثية من نوعها، اجتمع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ونظيراه، الصيني شي جين بينغ، والروسي فلاديمير بوتين، في مدينة شينزن جنوبي الصين، على هامش «منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ» (أبيك). وبعد محادثات استمرّت لنحو تسعين دقيقة، صدر «إعلان سلام» تعهّد فيه القادة ببدء حوار للحدّ من مخاطر الأسلحة النووية ومنع انتشارها، في حين خلا من أيّ إشارة إلى حرب أوكرانيا التي كانت حضرت في تصريحات القادة واللقاءات التي سبقت القمة. واستقبل شي نظيريه في «فيلا كيلين»، مقرّ الضيافة الرسمي في المدينة، حيث جلس الرؤساء الثلاثة حول طاولة مستديرة، قبل أن يغادر الصحافيون القاعة وتبدأ المحادثات المغلقة، التي لم يدل الرؤساء الثلاثة بتصريحات فورية في شأن نتائجها.

ووصف ترامب اللقاء، في مستهلّه، بأنه لحظة تاريخية، مشيراً إلى أن التواصل المباشر يتيح فرصاً لتسوية النزاعات. وإذ أقرّ بصعوبة إقناع أيّ دولة بالتخلي عن أسلحة سبق أن امتلكتها، فهو أعرب عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة وروسيا والصين باتت في موقع يتيح لها قيادة جهود خفض الترسانات النووية، وشبّه شي، بدوره، الأسلحة النووية بـ«سيف ديموقليس المعلّق فوق البشرية»، داعياً إلى دعا إلى إقامة خطوط اتصال ساخنة لإدارة الأزمات بين العواصم الثلاث، وإلى توخّي الحذر في القضايا التي يعدّها كل طرف شديدة الحساسية لأمنه. ويأتي هذا الطرح بعد انتهاء العمل، في شباط الماضي، بمعاهدة «نيو ستارت» التي حدّدت سقوفاً لعدد الرؤوس النووية الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة وروسيا، فيما يريد ترامب أن يشمل أيّ اتفاق جديد الصين، التي لا تزال ترسانتها أصغر من ترسانتَي البلدين.

على أن الصيغة التي نشرتها وكالة «شينخوا» الصينية و«الكرملين»، ضمن «إعلان السلام»، جاءت أضيق من الدعوات التي أطلقها القادة في كلماتهم الافتتاحية، إذ أعاد الإعلان التأكيد أن الحرب النووية لا يمكن الانتصار فيها، مشدداً على ضرورة ألا تنشب من حيث المبدأ، ومجدداً التزام الدول الثلاث بإجراء حوار للحدّ من المخاطر ومنع الانتشار. لكن النصّ خلا من موعد لبدء الحوار أو أهداف محدّدة في مجال تقليص الترسانات، كما ترك للدول الثلاث تحديد ما إذا كانت المحادثات ستتّجه إلى اتفاق رسمي أو تبدأ بإجراءات متبادلة لبناء الثقة. وفي الإعلان أيضاً، تعهّدت الولايات المتحدة والصين وروسيا، بصفتها دولاً دائمة العضوية في مجلس الأمن، بالدفع نحو إصلاح الأمم المتحدة لزيادة قدرتها على الاستجابة للأزمات الدولية، من دون أن يحدّد النص طبيعة هذه الإصلاحات أو المؤسسات التي ستشملها. وفي ما يتّصل بمسألة الطاقة، أعلنت الدول الثلاث عزمها زيادة إنتاج المشتقات النفطية، وشدّدت على أهمية استقرار تدفّقها إلى الأسواق، من دون أن تضع أهدافاً للإنتاج أو تشير إلى أزمة مضيق هرمز أو ضمان أمن الملاحة فيه. وكان ترامب تحدّث، في سياق لقائه الثنائي مع شي، عن أهمية استمرار تدفق النفط عبر المضيق، الذي اضطربت حركة الملاحة فيه بسبب العدوان الأميركي - الإسرائيلي على إيران. كما كان ارتفاع تكاليف الطاقة والشحن واهتزاز أمن الإمدادات، من القضايا الحاضرة في نقاشات المنتدى الاقتصادي.

كذلك، خصّص الإعلان بنداً لمبدأ احترام سيادة الدول وحصانة مسؤوليها، داعياً «المحكمة الجنائية الدولية» وهيئات مماثلة إلى تجنّب ما وصفه بـ«إساءة استخدام اختصاصها القضائي»، علماً أن ترامب انتقد، في مستهلّ الاجتماع، بشدة، المحكمة التي أصدرت مذكرة توقيف في حق الرئيس الروسي عام 2023. وقبل القمة الثلاثية، اجتمع ترامب وبوتين في لقاء ثنائي لنحو أربعين دقيقة؛ وقال مساعد الرئيس الروسي، يوري أوشاكوف، إن حرب أوكرانيا تصدّرت اللقاء، الذي

> **دعا شي إلى الحفاظ على استقرار العلاقات بين بكين وواشنطن**

تناول أيضاً العلاقات بين البلدين. وشارك في الاجتماع، من الجانب الأميركي، وزير الخارجية ماركو روبيو ووزير الخزانة سكوت بيسنت، ومن الجانب الروسي، وزير الخارجية سيرغي لافروف. وفيما وصف ترامب، بوتين، بأنه «صديق»، اكتفى «الكرملين» بإعلان عناوين المحادثات العامة، من دون الكشف عن أيّ تفاهمات محدّدة في شأن الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

لكن بوتين عاد إلى تناول هذا الملف في مستهلّ الاجتماع الثلاثي، إذ قال إن لروسيا والولايات المتحدة والصين مصالح مشتركة في تسوية النزاعات الإقليمية بما فيها أوكرانيا، فيما دعا شي أطراف النزاعات إلى التفاوض وتسوية الخلافات بالوسائل السياسية والدبلوماسية، من دون أن يسمّي الحرب الأوكرانية بالتحديد. وفي الجلسة العامة لمنتدى «أبيك»، توجّه رئيس الوزراء الأسترالي، أنتوني ألبانيزي، إلى بوتين مباشرة، وطالبه بإنهاء الحرب، رابطاً بين الأخيرة واضطراب التجارة العالمية وارتفاع تكاليف المعيشة. وتزامن لقاء ترامب - بوتين الثنائي مع اجتماع لدعم أوكرانيا في العاصمة الألمانية برلين، شارك فيه قادة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وبولندا وإيطاليا تحت صيغة «تحالف الراغبين»، وحضره الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، والأمين العام لـ«حلف شمال الأطلسي»، مارك روته، وكان مقرّراً أن ينضمّ إليه مبعوثا ترامب، ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر.

وجاء هذا الاجتماع في وقت تسعى فيه الحكومات الأوروبية إلى أن يكون لها دور في أيّ مسار تفاوضي ترعاه واشنطن لإنهاء الحرب، بينما أعلنت الحكومة البريطانية، على هامشه، عن حزمة دعم جديدة لأوكرانيا بقيمة 260 مليون جنيه إسترليني، تشمل أكثر من ألف مُسيّرة هجومية بعيدة المدى.

وفي اجتماعه الثنائي مع ترامب، دعا شي، من جهته، إلى الحفاظ على استقرار العلاقات بين بكين وواشنطن، وحذّر من أن سوء التعامل مع ملف تايوان قد يؤدي إلى انتكاسة كبيرة. والجدير ذكره، هنا، أن الجزيرة تتمتع بحكم ذاتي، فيما تعدّها الصين جزءاً من أراضيها التاريخية. ونقلت «شينخوا» عن ترامب قوله إن «واشنطن لا تدعم استقلال تايوان»، وهي الصيغة التي درجت الولايات المتحدة أخيراً على استخدامها في وصف موقفها من هذه القضية. وتناول اللقاء أيضاً التفاهمات التجارية السابقة بين البلدين، حيث حثّ ترامب الصين على زيادة مشترياتها من المنتجات الزراعية الأميركية، وهو مطلب عاد إلى الواجهة في إطار متابعة تنفيذ التعهدات التي أعقبت الهدنة التجارية بينهما. وفي ملفّ الذكاء الاصطناعي الذي تتنافس فيه الدولتان، دعا شي إلى تنسيق الجهود لتقليل المخاطر الأمنية وضمان بقاء هذه التكنولوجيا تحت سيطرة البشرية.

وفي افتتاح أعمال «أبيك»، الذي يضمّ 21 اقتصاداً، شبّه الزعيم شي أعضاء المنتدى بركاب سفينة واحدة تواجه أمواج المحيط الهادئ، ودعا إلى إبقاء التجارة والتعاون التكنولوجي مفتوحَين، كما أعلن تخصيص 20 مليون دولار لدعم مشاريع التعاون في إطار المنتدى، إلى جانب إنشاء مركز في شينزن لدراسات آسيا والمحيط الهادئ. كذلك، عرض مبادرات صينية تتعلق بالتكنولوجيا الرقمية، وتدفق البيانات عبر الحدود، والطاقة النظيفة، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي لقاء منفصل على هامش المنتدى، طالبت رئيسة الوزراء اليابانية، ساناي تاكايتشي، الرئيس الروسي، بالإفراج عن الصحافي الياباني، يوكي إيمياي، الذي احتجزته السلطات الروسية في تشرين الأول للاشتباه في تورّطه في التجسس. وطرحت تاكايتشي أيضاً ملف الشركات اليابانية العاملة في روسيا، داعيةً موسكو إلى التراجع عن وضع عمليات شركة «جابان توباكو» تحت إدارة مؤقتة. وقالت لاحقاً إنها اتفقت مع بوتين على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة، بما في ذلك التواصل المباشر بينهما.

على الغلاف

نهاية زمن «المرآة الخلفية»
الصين لترامب: هذه قواعد اللعب

لينا عبلكي

لم تمنع هزيمة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في الانتخابات النصفية، التي خرج منها «الديموقراطيون» مسيطرين على مجلسَي «الكونغرس»، بكين، من استقبال الرجل استقبالاً استثنائياً؛ إذ كسر الرئيس الصيني، شي جين بينغ، البروتوكول، وانتظر ضيفه بنفسه على أرض «مطار شينزن»، في سابقة لم يفعلها مع أيّ رئيس أميركي آخر، وهو ما جاء، بحسب وكالة «شينخوا»، «ردّاً للجميل»، بعدما استقبله ترامب وزوجته في المطار خلال زيارته واشنطن في أيلول الماضي. وفيما التقى الرئيسان، أمس، للمرّة الثالثة هذا العام، على هامش قمة «آبيك»، قبل أن ينضمّ إليهما الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في قمّة ثلاثية، أثيرت تساؤلات حول قدرة «الكونغرس» الجديد، الذي من المرتقب أن يتولّى مهامه في 3 كانون الثاني المقبل، على قلب الطاولة على التفاهمات التي أرساها الرئيسان في أيلول، تحت عنوان «علاقة الاستقرار الاستراتيجي البنّاءة القائمة على الاحترام والإنصاف والمعاملة بالمثل». وتعود الخشية من احتمال انهيار ذلك الإطار بعد رحيل ترامب -لا سيما في ظلّ توقعات بفوز الحزب «الديمقراطي» بالرئاسة المقبلة-، إلى «عادة» أميركية تقوم على نقض كلّ إدارة إرثَ سابقتها، تماماً مثلما حدث عقب وصول ترامب إلى سدّة الحكم في ولايته الأولى، حيث انقلب على «التهدئة» التي أرساها الرئيس الأسبق، باراك أوباما، لدى زيارته الصين -في مرحلة تحوّل إدارته إلى «بطة عرجاء»-، وأشعل حرباً تجارية ضدّ الأخيرة. على أن يكون لا تراهن، على ما يبدو، على «قوة» ترامب في الداخل، بقدر ما تعوّل على «صلابة» التفاهمات التي توصّلت إليها معه عقب فشل حملة «الضغط الأقصى» عليها، والتي أرست معادلة يصعب على واشنطن التراجع عنها، شأنها شأن المعادلة التي أرستها طهران في مضيق هرمز. وكانت ردود الصين المحدودة على الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب، في بداية ولايته الثانية، على جميع الواردات الصينية في 4 شباط 2025، والتي ضاعفها في آذار، فتحت شهيته لمزيد من الضغط، ليسارع إلى إضافة رسم بنسبة 34% في نيسان من العام نفسه فوق تلك التي فرضها سابقاً، مسفيراً هذا اليوم «يوم التحرير». وعندها، لجأت بكين إلى ورقتها الأقوى، ففرضت قيوداً على تصدير سبعة من العناصر الأرضية النادرة المتوسطة والثقيلة والمغناطيسات المصنوعة منها، علماً أنها تنتج أكثر من 90% من مغناطيسات العناصر المشار إليها في العالم. وإذ تسبّبت هذه الخطوة في نقص عالمي امتدّت آثاره إلى الاقتصاد الأميركي واقتصادات صناعية في أوروبا وآسيا، فقد أجبرت إدارة ترامب على توقيع هدنة استأنفت بموجبها الصين صادراتها.

هذا التراجع الأميركي فُهم من جانب الصين على أنه «يمكننا فعل هذا مجدداً متى شئنا»، على حدّ قول كاتب العمود في صحيفة «نيويورك تايمز»، توماس فريدمان، الذي يشبّه هذه الورقة بورقة هرمز في يد طهران، معتبراً أن ترامب، «بعدم تفكيره خطوتَين إلى الأمام»، سمح للعاصمتَين بأن «تُلقّناه أحد أوضح دروس الجغرافيا السياسية، وأصبح الآن من أغلاها كلفة: للعدوّ صوت أيضاً». وجاء تراجع ترامب، في السياق المشار إليه، على مراحل: من «قمة بوسان» في 30 تشرين الأول 2025، التي أرست الهدنة التجارية، إلى قمّة بكين في أيار التي أطلقت صيغة «الاستقرار الاستراتيجي» على أساس «الإنصاف والمعاملة بالمثل»، وصولاً إلى قمّة واشنطن في أيلول حيث اكتملت الصيغة بإضافة «الاحترام» إليها. غير أن مراقبين يرون في «خريطة الطريق» هذه معطىً تنافسياً «يجب إدارته مؤسّسياً»، أكثر من كونها تجسيداً لمبادئ لا تزال العلاقة بعيدة عنها. فواشنطن تختصر تلك المبادئ بمطالب محدّدة من قبيل شراء المزيد من المحاصيل الزراعية والنفط والغاز الأميركيين، وتشديد الرقابة على المواد التي يُصنع منها مخدّر «الفنتانيل» المنتشر في الولايات المتحدة؛ وهي «إنجازات» قدّمها ترامب لناخبيه في الأرياف والمصانع من دون أن تنفعه في الانتخابات. أمّا رؤية بكين الخارجية فتستند، بحسب ما يقول مسؤولوها، إلى مبدأ «الإنصاف والمعاملة بالمثل والاحترام» مع كلّ البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، وتحقيق «تعايش» يتجاوز ولايات الرؤساء والدورات الانتخابية.

> اتفق الطرفان على وضع «خطة عمل» لعلاقة «الاستقرار الاستراتيجي البنّاءة»

في هذا السياق، يرى رئيس «معهد شنغهاي للدراسات الدولية» ونائب رئيس «الجمعية الصينية للعلاقات الدولية»، تشن دونغ شياو، أن نتيجة الانتخابات الأميركية «لن تُحدث بالضرورة صدمة جذرية» في العلاقات، إذ يُرجَّح أن ينصرف «الديموقراطيون» إلى التحقيقات و«تقليم» صلاحيات الرئيس في العامَين المتبقّيَين، فيما تبقى السياسة الخارجية في يد السلطة التنفيذية. ويذكّر بأن الهدنة لم تولد من «قناعة أميركية»، إنما من إدراك واشنطن أن «الضغط لا يُخضع بكين»، مضيفاً أن «بين الحزبين قدراً كبيراً من التوافق بشأن الاستراتيجية تجاه الصين، والدافع إلى إلغاء الإطار القائم بالكامل غير كافٍ». غير أن هذه الرؤية نفسها تصطدم بتفاوت في قدرة الطرفَين على تنفيذ الاتفاق؛ فالصين ترجمت التفاهمات بسرعة، فيما تتنازع الإدارة الأميركية اتجاهاتٌ متعارضة، تجعلها، على حدّ تعبير تشن، كمَن يضغط «على المكابح بقدم وعلى دواسة الوقود بالأخرى».

وتجلّى ذلك أخيراً في ملف الرقائق؛ فبعدما سمح ترامب نفسه، العام الماضي، ببيع رقائق «H200» إلى الصين مقابل ربع العائدات، أصدرت وزارة التجارة الأميركية، في 16 تشرين الثاني، قاعدة تشترط تراخيص لتصدير رقائق الذكاء الاصطناعي إلى أيّ مركز بيانات في العالم يوفّر قدرات حوسبة واسعة لشركات صينية؛ وهو ما ردّت عليه الخارجية الصينية بالتوعّد بـ«إجراءات ضرورية». وتزامَن هذا مع ما سُمّي بـ«فضيحة» جنسن هوانغ، الذي قاد حملة تخفيف للقيود على التصدير إلى الصين، واستقال من رئاسة «إنفيديا» التنفيذية في الـ12 من الشهر الجاري، بعدما اتّهمته تقارير استخبارية أميركية بإقامة علاقة مع «جاسوسة جنّدتها بكين» - وهو ما تنفيه الأخيرة -. ومنحت هذه الذريعة «صقور» الكونغرس ورقة إضافية لتشديد الضوابط على الصين، وسط تحذيرات من أن الأخيرة قد تعدّ أي إغلاق لـ«الثغرات» المتبقّية خرقاً للهدنة. وفيما شكّك ترامب في صحة تهمة التجسّس، وقال إنه «لا يظنّ» أنه سيفاتح شي بالأمر، لم يخرج لقاؤهما بأيّ حديث عن الرقائق. وفي الملف التجاري عموماً، لم يحمل اللقاء جديداً، رغم أن «المجلس التجاري» بين البلدَين بحث، في اجتماعه الأول الأسبوع الماضي، خفْضاً متبادلاً للرسوم على سلع غير حساسة بقيمة 30 مليار دولار لكلّ جانب، علماً أن وزير الخزانة، سكوت بيسنت، والممثّل التجاري، جيميسون غرير، كانا اتّهما الصين، قبيل القمة، بأنها «لم تفِ بالكامل بتعهّداتها» بشراء المنتجات الزراعية وتخفيف القيود على المعادن النادرة، فيما أبدت بكين «مخاوف جدية» من القيود الأميركية على الرقائق.

ومع ذلك، وصف الطرفان اللقاء بأنه «إيجابي وبنّاء»، واتفقا على وضع «خطة عمل» لعلاقة «الاستقرار الاستراتيجي البنّاءة»، من دون جدول زمني أو تفاصيل. ودعا شي إلى «توسيع قائمة مجالات التعاون وتقليص قائمة القضايا الخلافية»، وإلى تنسيق يُبقي الذكاء الاصطناعي «دائماً تحت السيطرة البشرية»، فيما طلب ترامب «المزيد لمزارعينا»، معدّداً الزراعة والطاقة و«الذكاء الفائق» كمجالات للتعاون. وفيما غاب عن البيان الصيني أيّ ذكر لتمديد الهدنة، التي سبقَ أن مُدّدت في أيلول حتى 10 كانون الثاني المقبل، رجّح مراقبون إرجاء النتائج الكبرى إلى «قمة العشرين» في ميامي يومَي 14 و15 كانون الأول، قبيل تولّي «الديموقراطيين» مجلسَي «الكونغرس». أمّا في ملف تايوان، فقد تظهر أولى ارتدادات الانتخابات الأميركية؛ إذ ظلّ «الكونغرس» مستاءً من تأخير ترامب صفقات الأسلحة إلى تايبيه، والتي يُرجَّح أن يمارس الحزبان ضغوطاً أكبر لدفعها، رغم ما نُقلته «شينخوا» عن ترامب من أن بلاده «لا تدعم استقلال تايوان».

على أيّ حال، وإذا كان أيٌّ من الطرفَين لا يستطيع تحمّل كلفة القطيعة الاقتصادية والتجارية التامة، فإن استمرار صعود قوة الصين يفرض على الولايات المتحدة، بحسب مراقبين، معاملتها بوصفها نِدّاً، ويختصر تشن الحال هذه، بقوله: «في الماضي كانت أميركا تنظر إلى الصين عبر المرآة الخلفية، أما اليوم فهما أشبه بسيارتين تسيران جنباً إلى جنب على الطريق السريع». ولذلك، يقترح على الطرفين مخرجاً يقوم على إدارة الملفات بـ«السلال»: سلة خضراء لـ«الثمار الدانية يُمضي فيها سريعاً لتشكّل نموذجاً يُحتذى بين البلدين». ولا يستبعد أن تشمل لقاءات مع شخصيات سياسية لبنانية، بينها ممثلون عن «حزب الله».



يخرج مراقبون إرجاء «النتائج الكبرى» إلى «قمة العشرين» في ميامي (أ ف ب)

العراق

معالم تسوية أمنية برعاية قاآني: المقاومة باقية في جرف الصخر

بغداد - فقار فاضل

عشيّة انتهاء المهلة التي حدّدها رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، مساء اليوم، لـ«كتائب حزب الله» لإخلاء مواقعها في ناحية جرف الصخر جنوبي بغداد، برزت مؤشرات ترجّح التوصل إلى تسوية تُجنّب البلاد مواجهة مباشرة بين القوات الحكومية وفصائل المقاومة، إذ تكثّفت الاتصالات والوساطات السياسية، وأبرزها تحرّكات قائد «فيلق القدس» في «الحرس الثوري الإيراني»، إسماعيل قاآني، ولقاءاته مع قيادات عراقية، في مسعًى لاحتواء التوتر، وإيجاد صيغة توافقية تعيد تنظيم المسؤوليات الأمنية، من دون الانزلاق إلى صدام داخلي. وأصدر الزيدي، أمس، أمراً ديوانياً بتشكيل مقرّ مسيطر في جرف الصخر، يرتبط بقيادة الشرطة الاتحادية، ويتولّى الفريق الركن أحمد حاتم حميد قيادته، بمساعدة نائبَين لشؤون الدفاع و«الحشد الشعبي». ويضمّ المقر لواء من الجيش العراقي، وآخر من الشرطة الاتحادية، ولواءَين من «الحشد»، إضافة إلى فوج من شرطة الطاقة المُكلَف بحماية الأنابيب النفطية، فيما من المُقرّر أن يبدأ عمله السادسة صباح اليوم، مع التنسيق بين قيادات بابل وكربلاء والأنبار وبغداد.

وتعكس هذه الخطوة محاولة حكومية لإعادة تنظيم القيادة والسيطرة وتوحيد المسؤوليات الأمنية، أكثر مما تمثّل، أقلّه بصيغتها المُعلنة، قراراً بإقصاء تشكيلات بعينها. وأكّد الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة، صباح النعمان، أن المقرّ سيتولّى قيادة القطعات المرتبطة به، فيما شدّد الزيدي، خلال اجتماعه مع قيادة المقرّ ووزير الداخلية، على فتح الطرق المُغلقة، وفرض سلطة القانون، وحماية المواطنين، مؤكداً أن القوات الأمنية تعمل بوصفها جسداً واحداً تتكامل فيه مختلف التشكيلات. في المقابل، لم تكن الاتصالات السياسية بعيدة عن مسار الإجراءات الميدانية؛ إذ أعلنت «كتائب حزب الله» أن أمينها العام، أبو حسين الحميداوي، التقى قاآني، بحضور رئيس منظمة «بدر»، هادي العامري، ورئيس «هيئة الحشد الشعبي»، فالح الفياض، للتشاور بشأن الأزمة، ووصفت نتائج اللقاء بالجيدة. وكان أجرى قاآني، وفق مصادر سياسية عراقية، لقاءات واتصالات في بغداد، لم تستثنِ الزيدي نفسه.

وشملت التحركات السياسية، أيضاً، مشاورات بين قيادات مؤثّرة في «الإطار التنسيقي» و«الحشد»، من بينها اتصالات للجنة ثلاثية ضمّت العامري والفياض ورئيس أركان «الحشد الشعبي» عبد العزيز المحمداوي (أبو فدك)، لتداول مقترحات الحلّ ونقلها إلى الأطراف المعنيّة. ويقول قيادي في أحد فصائل المقاومة، لـ«الأخبار»، إن الحراك السياسي والأمني، بما فيه لقاءات قاآني واجتماعات الزيدي والحميداوي، «نجح في نزع فتيل الأزمة مؤقتاً ومنع الانزلاق نحو مواجهة غير محسوبة»، مستدركاً بأن ذلك لم ينهِ ملف جرف الصخر بصورة جذرية. ويبيّن القيادي أن الانسحاب، معتبراً أن المسألة تخضع لتقدير الدولة ومخاطر المنطقة. وفي المقابل، تتمسّك الحكومة بنتائج لجنة تحقيقية قالت إنها رصدت مخالفات تتعلّق بالقطاع النفطي، وأحالت الملف إلى القضاء، فيما تنفي «الكتائب» الاتهامات المنسوبة إليها.

> المقاومة تطالب بأن لا تخلف أي صيغة جديدة فراغاً ميدانياً أو تسمح بعودة التهديدات الإرهابية

إلى ذلك، يكشف مصدر حكومي، لـ«الأخبار»، أن تأجيل زيارة الزيدي إلى بيروت جاء بصورة اضطرارية ومؤقتة، بسبب انشغاله بإدارة الملفات الأمنية الداخلية، وفي مقدّمتها ترتيبات جرف الصخر وتشكيل المقرّ المسيطر. ويؤكد أن الزيارة لا تزال على جدول الأعمال وستُجرى قريباً، حاملةً أجندة تتّصل بـ«استقرار المنطقة والتنسيق بين البلدين». ولا يستبعد أن تشمل لقاءات مع شخصيات سياسية لبنانية، بينها ممثلون عن «حزب الله».

رأي

صدور حكم «العدل الدولية» في إبادة الروهينغا
أدينت ميانمار، فهل تدان «إسرائيل»؟

عمر نشابة

ادّعت ميانمار أمام محكمة العدل الدولية أن جيشها كان يلاحق مسلّحين في آب 2017. لكن كيف تفسّر ملاحقةُ المسلّحين إعدام آلاف المدنيين واغتصاب النساء وإحراق القرى؟ ولماذا هاجم الجنود المدنيين حتى وهم يفرّون؟

أعطت المحكمة جوابها، أمس، من لاهاي في الدعوى التي رفعتها غامبيا ضد ميانمار قبل سبع سنوات. وبأكثرية تسعة قضاة مقابل ستة، حكمت المحكمة بأن ميانمار ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية بحقّ الروهينغا في شمال ولاية راخين.

هذه أول مرة في تاريخ المحكمة تحسم فيها مسؤولية دولة عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. أمام المحكمة نفسها اليوم دعوى رفعتها جنوب أفريقيا ضدّ «إسرائيل» لارتكابها الإبادة الجماعية في غزّة منذ عام 2023. فهل تُدان «إسرائيل» كما أُدينت ميانمار؟ وهل تلاحَق «إسرائيل» بسبب جرائم الإبادة الجماعية التي تواصل ارتكابها في جنوب لبنان؟

ما الذي أثبتَ الإبادة في ميانمار؟

وجدت المحكمة أن قوات الأمن في ميانمار قتلت نحو عشرة آلاف من المسلمين الروهينغا، وارتكبت أعمال عنف جنسي واسعة النطاق، وعاملت الأطفال بوحشية. وأحرق الجيش مئات القرى وسوّاها بالأرض وفرّ ما لا يقلّ عن 700 ألف إنسان من بيوتهم وقراهم وأرضهم. وكان لاستهداف الفارّين دلالة خاصة فلو اقتصرت غاية الجيش على إخلاء المنطقة لحقّق خروج الأهالي غرضه، فلماذا قتل الذين كانوا يغادرون؟ ولماذا أحرم آلاف المدنيين؟

تشترط اتفاقية 1948 (اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها) لقيام جريمة الإبادة توافر قصد خاص، هو تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية مجددة، كلياً أو جزئياً، بصفتها تلك. وحين يُستدلّ على القصد من نمط الأفعال تسأل المحكمة إن كان قصد التدمير هو الاستنتاج الوحيد الذي يفسّرها مجتمعة. وفي قضية ميانمار خلصت أكثرية القضاة إلى أن الجيش قصد تدمير جزء من الروهينغا، وهم أبناء الجماعة في شمال راخين. وللناجين نصيب من الحكم يتجاوز الاعتراف بما جرى لهم. فقد أوجب على ميانمار أن تتيح عودتهم الآمنة والكريمة إلى قراهم وبيوتهم، وتيسّر لمّ شمل أسرهم، وتردّ إليهم ممتلكاتهم أو تعوّضهم عنها، وتوفّر لهم الرعاية الجسدية والنفسية.

الإبادة الجماعية في غزة

ادعى العدو الإسرائيلي أنه شنّ الحرب لهزيمة حركة «حماس» واستعادة الرهائن. فلنختبر هذا الادعاء في واقعة محدّدة. أيّ رهينة كان جيش العدو الإسرائيلي يستعيد حين دمّر عيادة «البسمة» للإخصاب في غزة؟ وأيّ قدرة عسكرية لـ«حماس» عطّلها حين ضرب مرافق الولادة؟ حقّقت لجنة التحقيق الدولية («لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية» التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 27 أيار 2021 بموجب القرار S-30/1 للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان) في تدمير العيادة والهجمات التي استهدفت مستشفيات الولادة وأقسامها في أنحاء القطاع المحاصر. وخلصت إلى أن تدمير «البسمة» كان مقصوداً لمنع الإنجاب بين الفلسطينيين في غزة. ولا شك أن فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة يشكل أحد الأفعال الخمسة التي نصّت عليها المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وكانت محكمة العدل الدولية أمرت في 28 آذار 2024 بإلزام «إسرائيل» باتخاذ تدابير تضمن، من دون إبطاء، وصول الغذاء والمياه والدواء والوقود إلى الفلسطينيين في أنحاء القطاع، بما في ذلك زيادة عدد المعابر البرية وقدرتها وإبقاؤها مفتوحة. لكن العدو الإسرائيلي استمر بحرمان الفلسطينيين من الطعام والمياه والمساعدات، حتى بعد إعلان وقف إطلاق النار. حين يقرّر الإسرائيلي إغلاق المعبر ويُبقي القيود التي تحرم الناس طعامهم، يصبح قراره دليلاً يُوزن في إثبات القصد الجنائي.

في 16 أيلول 2025، خلصت لجنة التحقيق الدولية إلى وجود أدلة تثبت أن جيش العدو الإسرائيلي ارتكب أربعة من أفعال الإبادة الخمسة. فقد قتل فلسطينيين بصفتهم أفراداً في الجماعة المستهدفة، وألحق بهم أذى جسدياً ونفسياً جسيماً، وأخضعهم عمداً لظروف معيشية يُراد بها تدميرهم المادي كلياً أو جزئياً. وفرض تدابير تستهدف منع الإنجاب بينهم. وخلصت اللجنة أيضاً، بعد مراجعة تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، إلى أن الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الحرب آنذاك، يوآف غالانت، حرّضوا على ارتكاب الإبادة الجماعية. وفي تشرين الأول 2026، عادت اللجنة وأكّدت استمرار الإبادة في غزة بعد وقف إطلاق النار.

> هذه أول مرة في تاريخ المحكمة تحسم فيها مسؤولية دولة عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية

استناداً إلى هذه الأدلة يمكن الحسم أن «إسرائيل» ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية بحقّ الفلسطينيين في غزة، وهي مستمرّة في ارتكابها. أمّا ما ينتظره الضحايا الفلسطينيون من محكمة العدل الدولية فهو حكمٌ ملزم يقرّر مسؤولية الدولة ويرتّب عليها واجب جبر الضرر.

ماذا عن جنوب لبنان؟

في آب 2026، أودعت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري تصريحاً لوزير الدفاع الإسرائيلي وصف فيه السكان الشيعة في 24 قرية في جنوب لبنان بأنهم أعداء، تبريراً لتدمير منازلهم بالكامل. فلنتوقّف عند مَن صنفهم الوزير أعداء للكيان الإسرائيلي: لقد عرّفهم بمذهبهم ومكان إقامتهم. لكن بأيّ منطق قانوني أو حتى عسكري يصبح الطفل والجدّة والمزارع أهدافاً لمجرّد أنهم شيعة يسكنون قرية جنوبية؟ وكيف يستقيم ادّعاء محاربة «حزب الله» مع تبرير تدمير بيوت الأهالي جميعاً؟

لم يبقَ كلام الوزير الإسرائيلي كلاماً. فقد حوّل جيش العدو الإسرائيلي قرى كاملة في الجنوب إلى أماكن غير صالحة للسكن، ودمّر فيها البيوت والمدارس والمرافق الصحية وشبكات المياه والكهرباء ودور العبادة والأراضي الزراعية. وفي 12 تشرين الثاني الجاري، أكدت «اليونيفيل» استمرار عمليات الهدم والغارات والقصف المدفعي وبناء مواقع وطرق عسكرية إسرائيلية على الجانب اللبناني من الخط الأزرق. وكان خبراء أمميون وثّقوا قتل مدنيين وتهجير عشرات الآلاف ومنعهم من العودة.

ولا شك أن تهجير الأهالي وتدمير قراهم يثبتان جانباً أساسياً من جريمة الإبادة الجماعية، وتوصيفها القانوني يتطلّب أيضاً إثبات قصد تدمير الجماعة مادياً، كلياً أو جزئياً. إن تصنيف السكان أعداء على أساس هويّتهم الدينية، مقترناً بقتل المدنيين وضرب مقوّمات بقائهم، يقدّم قرائن جدّية تحدّد هذا القصد. وتتيح هذه الأدلة تقديم شكوى لبنانية قضائية دولية ضد «إسرائيل» بارتكاب الإبادة الجماعية في جنوب لبنان، وفتح تحقيق قضائي دولي في تمادي الجيش الإسرائيلي في ارتكابه. فهل تتحرك الحكومة؟

اختبار المحكمة وواجب الدولة اللبنانية

رفعت جنوب أفريقيا دعواها ضدّ «إسرائيل» في 29 كانون الأول 2023، وهي تتناول الإبادة في غزة. وحتى 31 تموز 2026، كانت 14 دولة، بينها فلسطين، وإسبانيا، وبوليفيا، وناميبيا، والمكسيك، وتركيا، وتشيلي، والمالديف، وبوليفيا، وإيرلندا، وكوبا، والبرازيل، وجزر القمر، وبليز، قد أودعت إعلانات تدخّل ضد «إسرائيل» بموجب المادة 63 من النظام الأساسي للمحكمة. وأصدرت المحكمة ثلاثة أوامر بتدابير ملزمة خلال عام 2024. أمّا المهل المحدّدة لتبادل المذكّرات، فتمتدّ حتى 22 أيار 2029 وينتظر أن يصدر بعد ذلك الحكم.

انتظر الروهينغا سبع سنوات حتى سمعوا قضاة لاهاي يسمّون الجريمة التي ارتُكبت بحقّهم. وفي غزة، يعرف مَن فقد أبناءه أو انتظر الدواء عند معبر مغلق ماذا تعني سبع سنوات أخرى. لقد وضعت جنوب أفريقيا أمام المحكمة شكوى ضد «إسرائيل»، ووضعت لجنة التحقيق الدولية أمام العالم أدلّة الإبادة واستمرارها في غزة، أمّا بشأن لبنان، فدعوى جنوب أفريقيا لا تشمل طفلاً قُتل في الجنوب ولا عائلة هُدّم بيتها بعدما صنّف وزير إسرائيلي أهل قريتها أعداء. هؤلاء تقع على القضاء اللبناني، أولاً، مسؤولية التحقيق في ما ارتُكب بحقّهم، وحفظ الأدلة، وتحديد أصحاب الأوامر. وبعد ذلك يمكن أن يرفع لبنان شكوى أمام محكمة العدل الدولية ضد «إسرائيل».

لقد وجدت غامبيا، وهي على بُعد آلاف الكيلومترات من قرى الروهينغا، سبباً كافياً للتحرّك القضائي من أجلهم. ووجدت جنوب أفريقيا أسباباً كافية للتحرك القضائي ضد «إسرائيل». فأيّ عذر يبقى للدولة اللبنانية وقراها هي التي تُهدم وأهلها هم الذين يُقتلون؟

تقرير

قطبة مخفيّة في سوق الصرف: الدولارات تغادر سوريا!

دمشق – الأخبار

عندما بدأ سعر صرف الليرة في الانهيار، اعتباراً من منتصف عام 2019، لم يكن هناك في دمشق، من الاقتصاديين والإعلاميين، مَن يجرؤ على القول علانية إن الخلاف بين الرئيس السابق بشار الأسد ورامي مخلوف كان بمثابة «الشعرة التي قصمت ظهر البعير»، وأحد العوامل التي دفعت السعر إلى التراجع من نحو 450 ليرة للدولار مطلع عام 2019، إلى نحو 1350 ليرة في منتصف آذار 2020. وهو تراجعٌ سرعان ما تعمّق مع بدء إجراءات الإغلاق لمواجهة وباء «كورونا»، ومن ثمّ شروع الولايات المتحدة في تطبيق قانون العقوبات الشهير المعروف باسم «قيصر». اليوم، يتكرّر المشهد نفسه، لكن مع اختلاف السلطة الحاكمة وشخصياتها. فالأسباب الحقيقية للتراجع الحاصل حالياً لا يمكن حصرها فقط في العجز الكبير في الميزان التجاري، وتراجع حجم الإنتاج المحلي، ودولرة الاقتصاد الوطني، وارتفاع حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وارتفاع سعر صرف الدولار عالمياً. فهناك أسباب أخرى لا تقلّ أهمية، يتجنّب كثيرون تناولها أو حتى الإشارة إليها.

زيادة الطلب واسبابه

لنبدأ بطرح سؤال مباشر: هل تراجعت أسعار صرف العملات في الدول المجاورة لسوريا هي الأخرى؟ يحافظ سعر الصرف في كلّ من الأردن ولبنان على استقراره، رغم الضغوط التضخمية، فيما سجّلت عملتا العراق وتركيا انخفاضاً جديداً، ناجماً بالدرجة الأولى عن مشكلات اقتصادية داخلية. فالعراق يعاني من تراجع قيمة الصادرات النفطية، التي تشكّل عادة نحو 90% من إيرادات الموازنة العامة، بينما تعاني تركيا من تبعات الخسائر الكبيرة في البورصة والضغوط التضخمية. وهذا يعني أن العوامل الخارجية ليست بالضرورة السبب الأساسي في الضغوط التي يتعرّض لها سعر الصرف في سوريا وبعض دول المنطقة، وإنما تتداخل معها أسباب داخلية تؤثّر في حجم القطع الأجنبي المُتاح في السوق المحلية وحجم الطلب عليه. ومع ذلك، ينبغي التعامل بحذر مع تلك المقارنة، نظراً إلى اختلاف أنظمة أسعار الصرف والسياسات النقدية والهياكل الاقتصادية بين هذه الدول.

ولذلك، فإن الوقوف على الأسباب الحقيقية لارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، يتطلّب تحليلاً دقيقاً وشفافاً لملفّيْن أساسيَّيْن: الأول تقليدي، ويتمثّل في تحديد مصادر الطلب المحلّي على الدولار وغاياته الأساسية. أمّا الثاني، فليس جديداً، إلّا أن حجمه ازداد بشكل كبير، ويتمثّل في ما تخسره البلاد يومياً من كميات متدنّية من الصادرات لا تتجاوز شهرياً 200 مليون دولار.

ولم يعُد حجم الطلب الشخصي على الدولار قليلاً هو الآخر، سواءً لأغراض الادّخار أو التعاملات اليومية أو السفر أو غير ذلك، ولا سيما بعد عملية استبدال العملة بنسبة تُراوح بين 80 و100%، مقارنةً بما كانت عليه عام 2024. وبحسب البيانات التجارية لخمس دول (تركيا والصين والولايات المتحدة والسعودية والأردن) للنصف الأول من العام الحالي، وبعضها للأشهر التسعة الأولى منه، بلغ متوسط صادرات هذه الدول الشهرية إلى

> لم يعُد حجم الطلب الشخصي على الدولار قليلاً، سواء لأغراض الادّخار أو التعاملات اليومية أو السفر

سوريا مجتمعةً نحو 449 مليون دولار. ومع إضافة صادرات الدول الأخرى، وفاتورة مستوردات البلاد من النفط والغاز، المقدّرة بنحو 850 مليون دولار وفقاً لتقديرات وزارة الطاقة، فإن فاتورة الاستيراد الشهرية تتجاوز، في حدّها الأدنى، عتبة المليار دولار، مقابل قيمة متدنّية من الصادرات لا تتجاوز شهرياً 200 مليون دولار.

خلال الأشهر الماضية، ارتفع الطلب المحلي على الدولار بشكل كبير، نتيجة عدّة أسباب، أبرزها ارتفاع فاتورة المستوردات، التي تشير البيانات الدولية إلى أنها زادت من حيث الحجم، والتي تخرج حالياً من البلاد، ضمن فئتَين رئيسيتَين: الأولى تقليدية، وتمثّل قيمة المستوردات السلعية؛ إذ مقابل مليار دولار حصلت عليها الخزينة العامة في النصف الأول من العام الحالي بإيرادات جمركية، خرج من البلاد ما بين 6-7 مليارات دولار ثمناً لتلك المستوردات، مع الإشارة إلى ضرورة التمييز بين استنزاف القطع الأجنبي لاستيراد سلع ليست باولوية أو لها مماثل محلي، وبين استيراد أخرى أساسية يحتاج إليها الاقتصاد والإنتاج. أمّا الفئة الثانية، فتتمثّل في الأموال التي يُخرجها المستثمرون ورجال الأعمال لأغراض استثمارية أو بحثاً عن «ملاذات» آمنة. ووفقاً للمؤشرات السائدة اليوم في سوريا، لا تزال هذه الأموال كبيرة الحجم. فالأوضاع العامة غير المستقرّة، وسياسات الإدارة الانتقالية، ولا سيما ما يتعلّق بإجراءات الحجز الاحتياطي التي طاولت آلاف الشخصيات وأفراد أسرهم بحجّة الكسب غير المشروع، ويرى منتقدوها أنها جزء من مشروع «الانتقام السياسي»، تدفع بالكثيرين من رجال الأعمال والأفراد إلى بيع ممتلكاتهم وإخراج أموالهم أو تهريبها إلى الخارج.

غير أن ما يجري تداوله يبقى الأكثر إثارة للقلق، إذ تتحدّث بعض المعلومات عن إخراج مبالغ دورية من القطع الأجنبي ووضعها في حسابات خارجية. ويستند المتداولون لهذه المعلومات إلى ما بات معروفاً من ترحيل دوري للإيرادات المالية المتحقّقة في عموم البلاد إلى مدينة إدلب، فضلاً عن الغموض الذي يحيط بالحسابات المالية للعديد من الجهات والمؤسّسات الحديثة التأسيس، من مثل تطبيق «شام كاش» والصندوق السيادي ومؤسسات اقتصادية رئيسية أخرى. إذ لا يُعرف، على سبيل المثال، ما الإيرادات التي حقّقها الصندوق السيادي بعد عام ونصف عام تقريباً على إحداثه وسيطرته على عشرات الشركات والمؤسسات؟ وهل تلك الإيرادات موجودة في حسابات لدى المصارف الوطنية؟

وبغضّ النظر عن مدى صحة المعلومات المتداولة بشأن نقل الأموال إلى الخارج، فإن إثبات مثل هذه الوقائع يتطلّب أدلّة مستقلة ووثائق مالية. إلّا أن سياسة الغموض التي تتّبعها السلطة في إدارة الكثير من الملفات، تساهم في انتشار مثل تلك الروايات، وتحوّلها إلى مؤشرات يأخذها قطاع الأعمال في الحسبان عند تقييم الوضع الاقتصادي والاستثماري في البلاد. فالحديث، مثلاً، عن فكرة نقل بعض الوزارات من العاصمة إلى المحافظات الشمالية لن يكون خبراً عادياً بالنسبة إلى قطاع الأعمال وسوق القطع الأجنبي. كما أن نشر صورة لدورية إسرائيلية بالقرب من مدينة الكسوة من شأنه أن يُخرج المنطقة الجنوبية بكاملها من حسابات أيّ مستثمر على المدى المنظور.

تتحدّث بعض المعلومات عن إخراج مبالغ دورية من القطع الأجنبي ووضعها في حسابات خارجية (أ ف ب)



رأي

«الأونروا» قد تُغلق غداً

ايهم السهلي *

للاجئين الفلسطينيين صولات وجولات مع «الأونروا»، فذاكرتهم الجمعية مرتبطة برايتها الزرقاء، راية الأمم المتحدة، والدور أو الفوضى في مركز «الإعاشة» الذي تعرفه المخيمات جيداً، حين كانوا يقفون في الدور لتلقّي الطحين والأرز وغير ذلك مما يساعد على العيش، عدا كيس الحليب في الكيس الفضي الذي يعلوه شعار الاتحاد الأوروبي أحياناً، وشعار الأمم المتحدة أحياناً أخرى.

هذه «الإعاشة» لن يعرفها القارئ الذي لا يعرف المخيمات، أو الذي يعرف حياة الفلسطينيين عبر الأخبار العابرة في الصحف والفضائيات. أمّا من يعرف المخيمات، ويعرف حياة أهلها، فيدرك معنى الحياة بلا وطن، وضرورة وجود «الأونروا» في حياة اللاجئين. فوجودها ليس من أجل الخدمات التي تقدّمها فقط، وهي خدمات تتقلّص منذ سنوات بسرعة شديدة، سواء في التعليم أو الطبابة، وهما الأمران الأكثر أهمية بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين، بل من أجل حقهم في الاعتراف بقضيتهم، فهذه الوكالة التي تجدد ولايتها كل بضع سنوات، هي شاهد أممي على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ووجوب حلها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

على مرّ سنين ظلت هذه الوكالة أسيرة تمويل الدول، من ضمنها الولايات المتحدة أكبر مموّليها تاريخياً بمبلغ وصل إلى 300 مليون دولار سنوياً، إلى أن أوقفته في ولاية ترامب الأولى سنة 2018، فأعادته إدارة بايدن سنة 2021 بشروط سياسية، زادت إمعاناً في خلق الذرائع بحقها لإيقاف عملها.

كان يحدث هذا بينما إسرائيل تعمل على هذا الأمر قبل ذلك بسنوات، فملف اللاجئين الذي أرجأته خلال «أوسلو» إلى قضايا الحل النهائي، تريد إقفاله نهائياً. ولا أحد سيساندها في مثل هذا الأمر غير أميركا، وبعض دول أوروبا.

وظلت «الأونروا» تئنّ حتى جاء السابع من أكتوبر، فاتهمت إسرائيل عدداً من موظفي «الأونروا» في غزة بالمشاركة العسكرية في ذلك اليوم، وامتد الأمر، ليطاول كل صاحب رأي في مؤسساتها. وهكذا بدأت عملية القتل العلني لهذه المؤسسة الدولية.

كان الموقف الفلسطيني من كل ذلك ملتبساً ببيانات الرفض والتنديد والاستنكار. ووقفات الفصائل الدعائية والإعلامية أمام مقرات «الأونروا» في بيروت ومرات قليلة في دمشق، وفي الضفة وغزة والأردن. لم يكن ذلك ليجدي نفعاً، أو يجبر إدارة الوكالة المحلية أو الإقليمية لإعادة النظر في كثير من قراراتها التي لم تعد تأبه بأحد حين تتخذها.

لكن أخيراً، مع شعور جميع القوى الفلسطينية بالخطر الداهم، بدأت التحركات الفلسطينية تأخذ شكلاً أنضج في الفعل السياسي، فبادرت «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» إلى الدعوة لتظاهرات كبرى في المخيمات، بدأ من عين الحلوة مروراً بشاتيلا وصولاً إلى البقاع ونهر البارد.

> على الحراك الفلسطيني الموحّد، إن حدث، ان يعرف ان مشكلته ليست مع «الاونروا»، بل مع الذين يعملون للقضاء عليها

وكما تقول مصادر في «الديمقراطية» إن الحشود التي خرجت في المخيمات، لم تكن إلا بسبب الذهاب إلى الناس هذه المرة، عبر زيارة أهالي المخيمات في منازلهم.

تتناول هذه التظاهرات لأنها خطوة في المكان الصحيح، رغم كثرة رايات «الجبهة الديمقراطية» فيها، إذ كان الأجدى أن تكون أقل بكثير، أو لا تكون حتى. وأن تتخذ هذه التظاهرات من انتفاضة «حق العمل» 2019، دليل عمل، ولا سيّما أنها بدأت من خلال أبناء المخيمات، وبعضهم أبناء تنظيمات، لكن ظلت التظاهرات تتقدم لأنها حراك مدني أهلي.

وهذه التظاهرات التي بدأتها «الديمقراطية» تلقى قبولاً شعبياً. لأنها تحاكي الناس من داخل أسئلتهم، وتنتمي إلى أوجاعهم. وحتى تستمر بفاعلية أكبر، على الفصائل جميعها الجلوس والاتفاق على إطلاق حراك مدني أهلي في المخيمات، ترعاه وتدعمه من الخلف من دون أن تتقدّمه، ولاحقاً، تفاوض مع ممثليه كل من يريد التفاوض. فـ«الأونروا» ورعاتها، لن يعيدوا الحسابات إلا إذا شهدوا حراكاً أهلياً مدنياً حقيقياً بكل ما للكلمة من معنى.

وهذه المواجهة السياسية، يجب أن تكون سهامها حادّة في وجه من يريد إنهاء قضية اللاجئين، وناعمة في وجه «الأونروا»، وعدا ذلك سننام على وجود «الأونروا» ونصحو على إغلاقها.

وعند الحديث عن «سهام ناعمة»، فعلى الحراك الفلسطيني الموحّد، إن حدث، أن يعرف أن مشكلته ليست مع «الأونروا»، بل مع الذين يعملون للقضاء عليها. لذا الهجوم عليها لا يفيد، بل يضر، فإسرائيل تريد مزيداً من الهجوم الفلسطيني عليها، لتقوّي ذرائعها أمام ممّولين الغربيين، مبرّرة هجومها عليها. ونية إسرائيل بإنهاء «الأونروا» هو عملها لإنهاء، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نهائياً، وإنهاء الأمل بتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بهم، وعلى رأسها القرار 194 الصادر في 11 كانون الأول 1948، والذي يقر بوضوح ومن دون مواربة بـ«وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مُصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوّض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة».

هذا القرار الصادر بعد أشهر على نكبة الشعب الفلسطيني، وطرد معظم السكان الأصليين من ديارهم، إقرار أول بالمأساة التاريخية التي وقعت، وإقرار بوجوب الحل الذي يتأخر يومياً، ويضع مشكلة أجيال متلاحقة من اللاجئين، قانونياً وسياسياً وحقوقياً أمام محاولات التغافل والتغييب في زحمة القضايا المختلفة المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

هذه الأجيال تعرف «الأونروا» منذ تأسيسها في 8 كانون الأول 1949، بموجب القرار 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع توليّها شؤون تعليمهم وطبابتهم وإغاثتهم وغير ذلك. لكنهم لم يعرفوها طرح في يوم الأيام حلاً سياسياً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ولن تطرح، لكنها في المقابل قد تستخدم أداة سياسية في موت قضيتهم.

* كاتب فلسطيني

إعلانات رسمية

دعوة

مُوجهة إلى سمير طه المجهول المقام إن المحكمة المُنفردة العقارية في عاليه - الرئيس توفيق أبو علي تدعوك إلى قلم المحكمة لتبليغ طلب إسقاط الحُكم رقم 2004/462 المُقدم من شركة توفا برازيليا والشركة اللبنانية للبناء الحديث في الدعوى رقم 2001/2284 وإلا ستتخذ بحقك التدابير القانونية سنداً لأحكام المادة /445/ وما يليها من قانون أ.م.م.

رئيس القلم

طارق جابر

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلبت انطوانيت إلياس قسطنطين سند تمليك بدل ضائع للعقار 15/2007 مغدوشة.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

باسم حسن

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلب المُحامي محمد خليل وكيل سهام حسين خليل مُورثها محمد نمر سعيد شومر سندات بدل ضائع للعقارات: /43/ - /237/ - /271/ و/272/ لوبية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

باسم حسن

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور

طلب عادل وطفى لموكله علي كرم عز الدين سند بدل ضائع للعقار /588/ عين أبو عبدالله.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري في صور

حسين خليل

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور

طلب المُحامي علي أيوب لموكله نايف محمد علي زين سندات بدل ضائع للعقارات: /104/ و/2251/ و/1524/ معركة.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري في صور

حسين خليل

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور

طلبت ماجدة علي خليل برّي لموكليها علي محمود يوسف وإبتهاج قاسم يوسف سندين بدل ضائع للعقار 16/2712 العباسية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري في صور

حسين خليل

إعلان

أمانة السجل العقاري في جزين

طلب جبرايل ميشال عون بصفته وكيلاً عن ورثة بولس وبطرس وميشال إلياس عون سند بدل ضائع للقسم 24 للعقار /113/ لبعا.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

يمنى سعد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا

طلب المُحامي محمد الهادي مشهور الخنسا لموكله أمين محمد الخنسا سند ملكية بدل ضائع عن حُصته في القسم 8 من العقار /1510/ الشياح.

للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري

نايفة شبو

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب جوزيف انطونيوس برمو بالوكالة عن الأستاذ جورج جميل منصور بوكالته الأخير عن ضوميط حميد مارون بصفته أحد ورثة حميد أنطونيوس مارون سند بدل عن ضائع عن حُصته بالعقار /621/ منطقة بسلوقيت وبصفته الأخير أحد ورثة المرحوم طانيوس دوميط مارون سند بدل عن ضائع للعقار /620/ منطقة بسلوقيت العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلبت الأستاذة نهلا محمد فاروق عبدو بالوكالة عن محمد كميل مراد سندات بدل عن ضائع المقسم 9 بلوك C من العقار /655/ منطقة الهري.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلبت نجيبه لورنس الشدياق بالوكالة عن إلياس ادمان وهبه سند بدل عن ضائع للعقار /5129/ منطقة مزياره العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب حنا نصر حبيب بصفته أحد ورثة نصر حنا حبيب سند بدل عن ضائع عن حُصته للعقار /284/ منطقة اردہ العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب إيلي يوسف راشد بالوكالة عن يوسف سليمان راشد سندات بدل عن ضائع عن /162/ و/179/ منطقة نحلا العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ جبيل بالمُعاملة التنفيذية رقم: 2026/55 - * طالب التنفيذ: قوى الأمن الداخلي - مفرزة سير جونيه.

عملاً بأحكام المادة السابعة من المرسوم 71/780 تاريخ 1971/3/12 وبناءً على الكتاب رقم 204/875.

تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني وعلى أساس بدل التخمين على أن لا تُباع ما لم يبلغ الثمن المعروض 60% من القيمة المُقدرة وذلك نهار الأربعاء الواقع في 2026/12/2 بتمام الساعة 2 بعد الظهر وذلك في مرآب ملحمة في بلدة حالات الآليات التالية:

1 - سيتروان لون ابيض رقم اللوحة 270522/م رقم الهيكل VF723ZJ22215470674 مُخمنة بمبلغ /1118/د.أ.

2 - فولسفاكن بيك اب لون أبيض رقم اللوحة 234528/م رقم الهيكل WV2ZZZ70ZMH017648 مُخمنة بمبلغ /1118/د.أ.

3 - قان شانجي لون فضي رقم اللوحة 151898/م رقم الهيكل LJCAA1AC2CH800373 مُخمنة بمبلغ /559/د.أ.

4 - تويوتا كورولا لون أحمر رقم اللوحة 153407/ب رقم الهيكل JT1L0AE203426271 مُخمنة بمبلغ /559/د.أ.

5 - جيب ليبرتي لون أسود رقم اللوحة 278555/و رقم الهيكل IJ4GL38K74W142081 ومُخمن بمبلغ /2794/د.أ.

6 - دراجة TVS لون أزرق رقم الهيكل رقم اللوحة 472490 رمز «م» رقم الهيكل MD625AE36N1F05444 ومُخمنة بمبلغ /336/د.أ.

7 - دراجة BAOTIAN لون أحمر وأسود L82PCKL49S1214140 ومخمنة بمبلغ 280 د.أ.

8 - 21 دراجة نارية غير صالحة للسير وستُباع خُردة قيمة تخمينها /2582/د.أ.

التخمين لا يشمل رُسوم السير المُتأخرة وعلى الشاري الاستحصال على إيصال فك حجزها.

لراغب بالشراء الحُضور في الموعد والعنوان المُحددين أعلاه مصحوباً بالثمن نقداً وعليه تحمل رسم الدلالة البالغ 5% على أن يدفع الشاري الثمن كاملاً وحالاً.

رئيس قلم التنفيذ

ارنست سلامه

تبليغ مجهول مقام

صادر عن المحكمة الإبتدائية الثالثة في جبل لبنان بعبدا - غُرفة الرئيس فيصل مكه.

تدعو المحكمة المُستدعى في وجهه خالد عباس ناصر الدين لتبلغ استدعاء إزالة الشيوع المُقدم أمام المحكمة برقم اساس 2025/1717 مدور 2026/541 والمُقامة من المُستدعي: حسن عباس ناصر الدين والرامي إلى إزالة الشيوع في العقار رقم /3074/ الشياح يجب حُضوركم إلى قلم المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لكم بواسطة قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يُعتبر صحيحاً.

رئيس القلم

فادي حميه

وفيات

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب السابق الدكتور
يوسف حنا خليل
المنتقل إلى رحمته تعالى مساء الأربعاء 18 تشرين الثاني 2026

ظاهرة

GTA VI مانيا: اللعبة الإلكترونية التي خضّت العالم

بعد 13 عاماً من الانتظار، عادت سلسلة «GTA» بإصدارها السادس، وسط هوس عالمي وأرقام قياسية غير مسبوقة. من عالم الجريمة الافتراضي إلى السخرية من الرأسمالية والمجتمع الاميركي، تجاوزت اللعبة حدود الترفيه لتصبح ظاهرة ثقافية واقتصادية. ومع صدورها، يُفتح فصل جديد في صناعة الالعاب الإلكترونية، يمتدّ تأثيره إلى لبنان أيضاً



نزار نمر

لا يوجد أحد تقريباً بين مَن وُلدوا في العقود الأربعة الأخيرة، لم يسمع بسلسلة ألعاب GTA، التي هي اختصار لعبارة Grand Theft Auto التي يستخدمها بعض الولايات الأميركية لوصف جريمة سرقة السيّارات. هكذا بدأت السلسلة في عام 1997: مجرّد لعبة أخرى ثنائية الأبعاد، إذ يستقلّ اللاعب أيّ سيّارة يريد في مدن تحاكي نيويورك ولوس أنجلوس وميامي ولندن، مع قصّة مرافقة لها مستوحاة من حروب العصابات. مع تتالي الإصدارات، لعبتها أجيال مختلفة، بمن في ذلك الإناث اللواتي لم يكنّ يهتممن سوى

> **في لبنان، حيث الإنترنت البطيء، قرّر بعض المحلّات تقديم خدمة التنزيل للزبائن مقابل بدل مادّي**

بالعاب إلكترونية معيّنة.

ارقام قياسية ونهاية نكتة

ها هي السلسلة التي بدأت بلعبة متواضعة، تتصدّر عناوين وسائل الإعلام بعد قرابة ثلاثين عاماً، كاسرةً أرقاماً قياسية بما في ذلك خسائر للاقتصاد العالمي تشير تقديرات إلى أنّها قد تصل إلى مليار دولار مع صدورها أمس، بسبب امتناع الموظّفين عن الذهاب إلى العمل للعبها!

13 عاماً كانت تفصل عن آخر نسخة من GTA، ومنذ حينه انتظر العالم الجديد (GTA VI 6)، حتّى استحال تأخّر صدورها نكتة، خصوصاً بعد تأجيل موعده مرّات عدّة بسبب المجهود الضخم الذي تطلّبه تطويرها. باتت التعليقات تنهال عند كلّ حدث، مثل «حصلنا على سيّارة تطير قبل GTA 6»، أو «أتت الحرب العالمية الثالثة قبل GTA 6». الأمر ذاته بالنسبة إلى «محيط جديد» (تسمية المحيط الجنوبي عام 2021)، والمخلوقات الفضائية، وتقنيّات الذكاء الاصطناعي، وغيرها الكثير.

أمّا اليوم، فبات في الإمكان القول إنّ اللعبة أتت قبل حدث ما للإشارة إلى تأخّره. وقد تخطّى مردود التحميل المسبق الذي أتاحته شركة Rockstar المنتجة لها قبل أسبوع من صدورها (بسبب حجمها الكبير) المليار دولار، وهو الأعلى لأيّ لعبة في التاريخ، وكذلك بالنسبة إلى عدد التحميلات. وكان الفيديو الترويجي الأوّل للعبة قبل سنتَين الأكثر مشاهدةً لأيّ لعبة في التاريخ، وحاز جائزة «غينيس» لحصوله على 475 مليون مشاهدة خلال 24 ساعة فقط.

صورة مصغّرة من العالم الرأسمالي

كلّ هذه الأرقام لم تأتِ من عدم. رافقت سلسلة GTA أجيالاً وتطوّرت معهم، وليست مجرّد لعبة أكشن ومغامرة مثل غيرها. هي تنقل الواقع بكلّ إيجابيّاته وسلبيّاته إلى عالم افتراضي، إذ باتت «باروديا» للعالم الرأسمالي الذي يقاتل فيه الفرد من أجل البقاء، مع كلّ ما يتطلّبه ذلك من أعمال قانونية وغير قانونية. وتنتقل إلى العوامل الاجتماعية المرافقة، من محاولة الخروج من الفقر والمشكلات العائلية الذي يتسبّب به الارتباط بجهات مشبوهة، إلى الجشع الذي يأتي بعد ذلك، وصولاً إلى الاحتكار وفساد المؤسّسات الحكومية والشرطة وتواطئها مع المجرمين في كثير من الأحيان.

حتّى كلّ مدينة ومجموعة سياسية/اجتماعية ومصرف ووسيلة إعلام ومطعم أكل سريع و«ماركة» وبرنامج تلفزيوني وإعلان وسيّارة وغيرها ممّا يوجد في اللعبة، هي محاكاة ساخرة لمرادفها في الحياة الحقيقية. هذا ما تسبّب للسلسلة في كثير من الجدل خلال السنوات، لكنّه العامل الذي حافظ على واقعيّتها.

سنوات من التطوير المستمرّ

كلّ نسخة سابقة في السلسلة، كسرت أرقاماً قياسية معيّنة، وحدّدت معياراً لما أتى بعدها من نسخ أو ألعاب من شركات أخرى. ومن دونه ما كانت النسخة الجديدة لتكون على ما هي عليه. حازت GTA III التي صدرت عام 2001، اعتراف «غينيس» لدورها في تعميم نمط ألعاب العالم المفتوح ثلاثيّ الأبعاد، ما ألهم فئةً كاملة من الألعاب التي وُصفت في بداياتها بأنّها «نسخ مقلّدة من GTA». وكانت أحداثها تدور في Liberty City المحاكية لمدينة نيويورك الأميركية، وأتت نسخ مقبلة من اللعبة حملت الاسم ذاته.

النسخة التالية التي أتت عام 2002، كانت من الأشهر، وأسرع لعبة إلكترونية مبيعاً في التاريخ في حينه. هي Vice City التي تربّى جيل بأكمله عليها، ودارت أحداثها في المدينة التي تحمل اسمها وتحاكي مدينة ميامي الأميركية في ثمانينيّات القرن الماضي. حملت قصّتها أوّل ظهور صوتي لممثّل من مستوى الراحل راي ليوتا، فيما تضمّنت الإذاعات فيها العدد الأكبر من الأغاني في حينه، وكانت من الأغاني التي طبعت الثمانينيّات. وقد اشتهرت بنسخاتها المعدّلة من اللاعبين، كان من ضمنها جعل الخارطة تحاكي لبنان أو سوريا! وانتقلت إلى الأجهزة المحمولة عام 2006 مع Vice City Stories على جهاز PSP.

في عام 2004، أتت GTA San Andreas التي تخطّت مبيعات Vice City حتّى أصبحت أكثر لعبة مبيعاً على جهاز PlayStation 2 من «سوني»، ولا تزال حتّى يومنا هذا. أضافت هذه النسخة الكثير من الخصوصيّات، ولا سيّما للأمور التي يمكن للاعب القيام بها في المدينة. دارت أحداثها في تسعينيّات القرن الماضي في مدن تحاكي ثلاثاً من مدن ولاية كاليفورنيا الأميركية، هي لوس أنجلوس وسان فرانسيسكو ولاس فيغاس، فيما استوحت قصّتها من أحداث وقعت فعلاً في هذه المدن في حينه.

وقد تتالت الإصدارات بعد ذلك، لكنّ النسخة الكبيرة الجديدة كان GTA IV عام 2008، التي كانت الأولى على جيل PlayStation 3 وXbox 360، وحملت تحديثات بصرية وحركية واقعية سابقة لعصرها في مجال الألعاب الإلكترونية. ولاحقت قصّة مهاجر من أوروبا الشرقية حطّ على شاطئ «ليبرتي سيتي» (المحاكية لنيويورك) موعوداً بـ«الحلم الأميركي»، قبل أن يكتشف أنّه ليس سوى خدعة. وقد حصلت اللعبة على إضافات لاحقة تضمّنت قصصاً أقصر، ومهّدت للإصدار الكبير المقبل عام 2013 مع GTA V.

عادت GTA V إلى مدينة لوس سانتوس المحاكية للوس أنجلوس، وتضمنت قصّتها للمرة الأولى ثلاث شخصيّات يحرّكها اللاعب بدلاً من واحدة، بالإضافة إلى أكبر خارطة حتّى حينه، فيما حطّمت الأرقام من جديد: أكثر لعبة مبيعاً خلال 24 ساعة من الإصدار، وثاني أكثر لعبة مبيعاً في التاريخ (بعد Minecraft)، وتحقيق مليار دولار من الأرباح خلال ثلاثة أيّام، فيما كانت أكثر لعبة مشاهدةً على موقع Twitch للبثّ المباشر عام 2024، أي بعد أكثر من عقد على إصدارها. تحوّلت المشاهد المصوّرة من اللعبة بدورها إلى مادّة افتراضية، إذ رافقت المنشورات على منصّات التواصل واستُخدمت لتوليد الأفلام القصيرة والمقاطع قبل زمن الذكاء الاصطناعي التوليدي، خصوصاً أنّها تضمّنت خاصّية «المخرج».

ونظراً إلى طول المدّة الفاصلة بينها وبين النسخة التالية، رافقت GTA V ثلاثة أجيال من أجهزة الألعاب، أي إنّها بدأت على PlayStation 3 ونُقلت لاحقاً إلى 4 و5 (وكذا بالنسبة إلى ما يعادلها من أجهزة Xbox). كما حصلت ولا تزال على تحديثات كثيرة خلال السنوات، غالبيّتها على GTA Online التي تُلعب على الإنترنت، واتاحت للاعبين عبر السنوات امتلاك مروحة واسعة من المشاريع التجارية.

وقد تضمّنت التحديثات إطلالات لفنّانين شهيرين انضمّوا إلى آخرين كانوا قد سبقوهم مثل المغنّي كيني لوغنز والممثّلة كارا ديليفيڤن وغيرهما، فيما ظهر فنّانون مثل Dr. Dre وثنائي Tale of Us وثلاثي Keinemusik فيها وحتّى أطلقوا أعمالاً جديدة عبرها. وكانت السخرية قد وصلت إلى ذروتها في GTA V، إذ قُلّدت بطريقة ساخرة أجهزة «آيفون» ومواقع التواصل والمنصّات الإلكترونية اللبنانية، ما يعني أنّه سيتعيّن على اللاعب اللبناني إقامة حساب إماراتي أو أوروبي أو أميركي لتحميلها، وهو ما دفع المحلّات أيضاً إلى إضافة «خدمة» أخرى هي «تجهيز الحساب».

نقطة فاصلة

في كلّ الأحوال، هو فصل جديد من تاريخ الألعاب الإلكترونية، إذ غالباً ما يُشار إلى المدد على أنّها «قبل» نسخة من GTA أو «بعدها». 19 تشرين الثاني يوم مفصلي، ومن المتوقّع أن تقود GTA VI مشهد الألعاب الإلكترونية لأعوام كثيرة قادمة.

نبذة عن Rockstar

تُعدّ شركة Rockstar المنتجة للعبة من الروّاد في مجال الألعاب الإلكترونية، إذ ليست سلسلة GTA الوحيدة التي حظيت بالشهرة. غالباً ما تتسم ألعابها بالطابع السينمائي وتستوحي من السينما، ومنها سلسلة Midnight Club المحاكية لسباقات الشوارع، وRed Dead Redemption المستوحاة من أفلام الويسترن، وLA Noire المستوحاة من السينما المظلمة (film noir)، وBully، وغيرها الكثير. يتولّى إنتاج GTA بشكل أساسي استديو Rockstar North الذي يأخذ من اسكتلندا مقرّاً رئيسيّاً له.

وقد واجهت الشركة المملوكة لشركة Take-Two انتقادات قانونية وثقافية وعمّالية عبر السنوات، نظراً إلى طبيعة ألعابها الجريئة وسياساتها الداخلية، ما دفعها إلى إجراء تغييرات في ثقافتها المؤسّسية خلال السنوات الأخيرة، من ضمنها تأخير إصدار GTA VI. كما واجهت انتقادات تتعلّق بأمن المعلومات بعد تعرّضها لأحد أكبر الاختراقات في تاريخ الألعاب، حيث سُرّبت عشرات المقاطع من النسخة التطويرية للّعبة، ما أثّر على معنويّات المطوّرين وأثار تساؤلات حول إجراءات الحماية الرقمية. كما سبق أن واجهت انتقادات لإصدارها عام 2021 نسخاً محدّثة لGTA III وVice City وSan Andreas، بسبب كثرة الأخطاء التقنية وسوء جودة الرسوميّات، ما اضطرّ الشركة للاعتذار رسميّاً وتقديم تعويضات. وللشركة أيضاً صيت سيّئ في ملاحقة معدّلي ألعابها مهما كان عملهم مبهراً، والتخلّص من إنتاجهم بدلاً من الاستفادة من خبراتهم.

السريع

على الهامش» خارج رمضان 2027



بدأت الخريطة الدرامية لشهر رمضان 2027 تشهد تعديلات قبل انطلاق تصوير المسلسلات. وتأتي هذه الخطوة في ظلّ التأخّر في التحضيرات، وضغط الوقت الذي يدفع المنتجين إلى حسم خياراتهم بين المضيّ في تصوير أعمال وتأجيل أخرى.

في هذا السياق، حسمت شركة «صبّاح إخوان» مشاريعها التي ستخوض بها السباق الرمضاني 2027. إذ قرّرت تأجيل المسلسل السوري «على الهامش» (كتابة يامن الحجلي وعلي وجيه، وإخراج يزن شربتجي)، الذي سبق أن أعلنت عنه، ويجمع مرام علي وسامر إسماعيل ويامن الحجلي. وبذلك، خرج العمل من السباق الرمضاني، على أن يبصر النور ربما ضمن برمجة الربيع المقبل. ويتردّد في الأوساط الفنية أن ضيق الوقت يقف وراء قرار التأجيل، ولا سيّما مع بدء العدّ العكسي لحلول شهر رمضان في شباط (فبراير) المقبل. ويبدو أن الشركة وجدت نفسها أمام تحدّي استكمال التحضيرات والتصوير في الوقت المحدّد، بما يضمن جاهزية العمل للعرض. ويُعدّ «على الهامش» من أبرز الأعمال السورية التي كانت «صبّاح إخوان» تعوّل عليها في خريطتها الرمضانية، قبل أن ترجّح كفّة التأجيل. على الضفّة نفسها، تشير المعلومات إلى أن عدم اكتمال نصّ «على الهامش» أدّى دوراً أساسياً في تأجيله، خصوصاً أن أبطال العمل لم يتسلّموا سوى عدد قليل من الحلقات. وهو ما وضع شركة الإنتاج أمام سباق مع الوقت، في ظلّ التحضيرات المطلوبة وضيق المهلة المتاحة للتصوير. في المقابل، رأت بعض التعليقات أن تأجيل «على الهامش» قد يصبّ في مصلحته، ولا سيّما أنه يجمع الثنائي سامر إسماعيل ويامن الحجلي. ويطلّ الممثلان حالياً في مسلسل «حب أسود»، الذي يعرضه تطبيق «شاهد»، والمقتبس من المسلسل التركي «حب أعمى». ويواجه العمل موجة انتقادات واسعة بسبب ضعف أداء بعض أبطاله، ومن بينهم الممثلة اللبنانية فاليري أبو شقرا.

يوسف الخال... Doctor Honey



بدأت قناة OTV الترويج لمسلسلها الكوميدي الجديد Doctor Honey (الدكتور هاني عسل)، الذي يلعب بطولته يوسف الخال، في أول تعاون يجمعه بالكاتب والمخرج شربل خليل. وكشفت المحطة اللبنانية عن الإعلان الترويجي للعمل، الذي تدور أحداثه حول طبيب نفسي يُدعى هاني عسل، يواجه سلسلة من المواقف الكوميدية الساخرة. وأعلنت القناة أن المسلسل سينطلق عرضه الأربعاء المقبل، في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، عند الساعة العاشرة والنصف مساءً (22:30).

في هذا السياق، ينتمي Doctor Honey إلى فئة المسلسلات الكوميدية الساخرة، ويسلّط الضوء على طبيب نفسي يتمنّى إنجاب الفتيات، ليجد نفسه فجأة محاطاً بأربع فتيات في «الغرفة الحمراء» داخل عيادته. ومن هنا، تتوالى المواقف اليومية الساخرة والمفارقات الكوميدية التي يواجهها الطبيب.

بهذه الخطوة، تسعى قناة OTV إلى تطعيم برمجتها السياسية والاجتماعية بجرعة كوميدية، تعيد إلى ذاكرة المشاهد الأعمال التي ازدهرت مطلع الألفية الثالثة، وشكّلت جزءاً بارزاً من هوية الدراما اللبنانية. ومن أبرزها مسلسل «عبدو وعبدو»، الذي جمع جورج خباز وبيوغو شلهوب، إلى جانب «مرتي وأنا»، الذي لعبت بطولته كارين رزق الله وفادي شربل.

وقد حقّقت تلك الأعمال نسب مشاهدة مرتفعة، وحجزت لنفسها مكانة خاصة لدى الجمهور اللبناني، قبل أن تتراجع تدريجياً وتكاد تختفي عن الشاشات، مفسحةً المجال أمام هيمنة البرامج السياسية والاجتماعية. فهل ينجح Doctor Honey في إعادة الاعتبار إلى هذا اللون الكوميدي الذي افتقدته الشاشة اللبنانية؟

مروان خوري يكشف وجه العاشق



حلّ مروان خوري ضيفاً على بودكاست «قصتي» الذي يقدّمه محمد قيس عبر منصّة «شاشا» الكويتية. لكنّ المقابلة مع الشاعر واللحّن اللبناني حملت مفاجأة غير متوقّعة، بعدما تحدّث بصراحة عن علاقاته العاطفية، كاشفاً عن جانب من شخصيته بدا صادماً لجمهور اعتاد صورته الرومانسية.

في هذا السياق، اعترف خوري بتعدّد علاقاته العاطفية وعدم وفائه في الماضي، قائلاً «كنت متعدّد العلاقات ولم أكن وفياً، وآخذ الذي أريده من المرأة، وعندما يتحوّل الموضوع إلى جدّي أو فيه تحدٍّ، أهرب منه». وأضاف «لقد كانت والدتي تؤمّن لي الحبّ غير المشروط، أعود إليها كلّما احتجت إليها. أنا تربّيت بشكل جيّد، وكرجل أرتكب أخطاء».

أثارت هذه التصريحات موجة واسعة من الانتقادات، إذ رأى بعض المعلّقين أنّ الفنان كشف عن وجه آخر لشخصيته، يعكس عقلية الرجل الشرقي الذي يتحدّث عن الخيانة وكأنّها أمر عادي، وذهبت تعليقات أخرى إلى اعتبار أنّ خوري، الذي لامست أغاني الحبّ والوفاء التي كتبها ولحّنها وغنّاها، أو غنّاها نجوم آخرون، مشاعر الجمهور، قدّم صورة عن نفسه تتناقض مع القيم العاطفية التي لطالما تغنّى بها في أعماله.

في المقابل، دافعت تعليقات أخرى عن خوري، معتبرةً أنّه اختار المصارحة بدلاً من الاختباء، خلف صورة مثالية اعتاد عليها النجوم تقديمها أمام الجمهور. ورأى أصحاب هذا الرأي أنّ اعترافاته، مهما بدت صادمة، تعكس جرأة في الحديث عن تجاربه العاطفية بعيداً من ادّعاء الوفاء والمثالية.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 20 تشرين الثاني 2026 العدد 5932

تحية

في عيد ميلادها، نتمنى لفيروز طول العمر ودوام الصحة، ونهديها باقة زهور خيالية، عسى أن تقبلها. كما نستغل هذه الفرصة للتذكير مرة جديدة بأن قسماً كبيراً من أرشيف نجمتنا العزيزة لا يزال مهملاً، لا مؤسسة تحفظه

فيروز تعود بنا إلى فلسطين

أحمد شمس الدين

في هذا المقال عيّنة عمّا يهدده النسيان.

قيم الإنسانية الباقية

في أيار 1957، قبل أشهر قليلة من صدور «نشيد الشعب المشرّد» على أسطوانة ووقوف فيروز للمرة الأولى على أدراج بعلبك، حاضرَ في الندوة اللبنانية (بدعوة من ميشال أسمر)، المخرج والمنتج الإذاعي صبري الشريف، المولود في يافا سنة 1922، رفيق درب الأخوين رحباني وشريكهما في تأسيس «الفرقة الشعبية اللبنانية» التي أدارها وأخرج معظم مسرحياتها. كانت المحاضرة عن الموسيقى العربية، وقال خلالها الشريف مستشرفاً المستقبل: «آمالنا [...] تتركز اليوم أكثر من أي وقت مضى في رغبة الفنان بالإحساس بصدق بمسؤوليته الكبيرة بعدما فشل سلفه في تحمّل هذه المسؤولية، مسؤولية القيادة ليستطيع أن يسير مع التاريخ ممثلاً قيم الإنسانية الباقية».

حمل الأخوان رحباني وفيروز هذه القيم، على رأسها قضية فلسطين، حتى استُؤمنوا على مفتاح مدينة القدس الذي قدّمه لهم نائبا المدينة في مجلس النواب الأردني إميل الغوري ومحيي الدين الحسيني وممثلون عن أهلها، يوم 25 تموز 1968 في بيروت. لكن رغم شيوع أعمال الأخوين وفيروز عن فلسطين، صارت اليوم ظروف تقديمها الأولى مجهولة لغالبية المستمعين. في ما يأتي تذكير بأربع أغنيات باتت اليوم من «الكلاسيكيات» وعُرفت منذ أوائل الستينيات بـ«أغاني العودة».

بحر يافا وبيّارات بيسان

في صيف 1962، قُدّمت مسرحية «جسر القمر» ضمن مهرجانات بعلبك بنجاح ساحق على مدى 9 ليالٍ. من بعد بعلبك، قدّم الرحبانيان وفيروز مع الفرقة الشعبية اللبنانية المسرحية ذاتها على مسرح معرض دمشق الدولي، بعدما كانت عروضهم في العاصمة السورية قد اقتصرت منذ أولى حفلاتهم هناك سنة 1959 على المنوعات الغنائية. سنة 1961، تضمّن البرنامج مغناة «راجعون»، أما في سنة 1962، فتمثّلت المفاجأة بتقديم لوحة غنائية جديدة مهداة لفلسطين بعنوان «أغاني العودة»، من ضمن فقرة منوعات مدتها 35 دقيقة تقريباً سبقت مسرحية «جسر القمر» وكانت بمثابة الفصل الأول للسهرة، تلتها استراحة قصيرة.



غلاف كتيّب مهرجان معرض دمشق لسنة 1962، يظهر عليه رسم لفيروز بألوان الوحدة العربية

ضمّت هذه الفقرة بالترتيب: مقدمة موسيقية، قصيدة «قرأت مجدك» (شعر سعيد عقل)، اسكتش غنائياً قصيراً للمجموعة بعنوان «حكاية ورقصة»، وأخيراً مشهد «أغاني العودة» الذي كتبه ولحّنه الأخوان واختارا له صوتين فريدين من مسرحهما، إلى جانب فيروز: سهام شماس الرقيقة وجوزيف عازار المتمرّد الدائم.

ندرك بفضل كتيّب مهرجان معرض دمشق بعض التفاصيل المسرحية للمشهد، كاستحضار الأخوين رحباني خلاله لرمز فلسطيني تاريخي، البرتقال: البداية «عند المغيب، صبية على الطريق» تغنّي «غاب نهار آخر» (سهام شماس)، بعدها يدخل جوزيف عازار لغناء «يافا» متقمّصاً دور صياد يصلح شبكة صيد مع رفاقه. عند انتهاء «يافا»، يدخل بائع معه عربة برتقال، فتقترب منه فتاة (فيروز) «وتتأمل الثمار وكأنها أُخذت بعاطفة حنين»، وتغنّي «خذوني إلى بيسان». عند انتهائها، يدخل أناس «من كل الجهات» ممهدين للختام مع «سنرجع» التي استعادها الأخوان رحباني من نتاج الخمسينيات وكانت فيروز قد سبق أن غنّتها في دمشق سنة 1959.

ربطت بين «بيسان» و«سنرجع» محاورة غنائية قصيرة وُزّعت أدوارها على المنشدين وفيروز، محاورة مشدودة العصب، تصعّد تدريجياً دراماتيكية اللحظة: يبدأها الكورس معلناً أن «أسراب السنونو عادت إلى الشبابيك العتيقة» وينهيها غاضباً قلقاً، مكرّراً السؤال الوجودي: «أترى نرجع، نرجع، نرجع؟».

الحق جميل كالحب

في خريف 1962، سجّل الأخوان رحباني الأغنيات الثلاث الجديدة في الاستديو وأعادا تسجيل «سنرجع» بتوزيع موسيقي آسر، مختلف عن النسختين المعروفتين من الخمسينيات، مع إفراد مساحة للكورس في صلب الأغنية، كأن «الشعب المشرّد» ينشد من جديد مع فيروز.

وفي كانون الأول، عُرض المشهد على «تلفزيون لبنان والمشرق» ضمن برنامج «أيام التلج» الذي قُدّم بمناسبة عيد الميلاد (راجع جريدة «الأخبار»، عدد 21 تشرين الثاني 2024، الصفحة الأخيرة). كما صُوّر المشهد مرة ثانية سنة 1967 لبرنامج «القدس في البال»، وهو برنامج ميلادي، كالأول، من كتابة الأخوين رحباني وبطولة فيروز والفرقة الشعبية، مع سعيد عقل كضيف شرف، وقد بُثّ على القناة ذاتها.

اشترك هذا البرنامج في «المهرجان الأول لأفلام وبرامج فلسطين» (أُقيم في بغداد في آذار 1973)، ومع أنه لم ينل الجائزة عن فئته (المنوعات التلفزيونية)، إلا أن فيروز نالت شهادة تقدير من المهرجان «لوقوفها ضمن صفوف المقاومة بأغانيها الفلسطينية منذ نكسة يونيو 1967».

شاعت «أغاني العودة» بفضل التلفزيون والإذاعات التي كانت تبث اللوحة الغنائية كاملة (مدتها ربع ساعة)، كما صدرت أغنيتان منها على أسطوانات 45 دورة: «خذوني إلى بيسان» سنة 1964 و«سنرجع» في 1966 بتوزيعها الجديد.

في خريف 1968، صدرت أسطوانة من التسجيل الطويل عنوانها «القدس في البال»، وعنوان الوجه الثاني منها «أغاني العودة»، عليه اللوحة الغنائية كاملة بأغانيها الأربع والمحاورة القصيرة، أما الوجه الأول، فكان عليه ثلاث أغنيات سبق أن نُشرت على أسطوانات 45 دورة: «زهرة المدائن»، «القدس العتيقة» و«سيف فليشهر»، النشيد الذي ألّفه سعيد عقل.

كما كتب الشاعر تعريفاً قصيراً بالأسطوانة طُبع على غلافها الخلفي، قال فيه: «مجموعة تغنّيها فيروز تفرق عن كل أغانيها. لأول مرة، كلها تقريباً، الأناشيد التي حرّكت الحنين والبطولة والروح الإنساني لتقول كيف طُعنت القدس. شعوب بأسرها تغنّي مع الجيوش المتلهّفة إلى اليوم العظيم يوم إحقاق الحق، هذه الأوجاع والمناجاة والجراح السائلة كالدماء وكدموع الغضب. [...]

سيبقى الحنين والنبل والشهامة ملتحمة بإرادة انتصار الحق.

إن الحق جميل كالحب».

على بالي



أسعد أبو خليك

لو تعرفون كيف يعمل الإعلام الغربي وكيف يغطّي الشرق الأوسط، وعلى أيّ أساس يختار مراسيله. عملتُ في الماضي مستشاراً لشبكة «إن بي سي» ثم (لفترة وجيزة) «إي بي سي». ملخّص التجربة أنّ الإثارة وإعادة التنميط هي العنوان مع اجترار للنظرة الصهيونية لمنطقتنا. صحافي لبناني في «لوريان لوجور» كتبَ قبل بضع سنوات مقالة مسهبة عن بطولات اليهود المهاجرين من أوروبا إلى لبنان (ومن ثمّ إلى فلسطين حيث قاتلونا وقتلونا، لكنّ الكاتب جعل من موضوع فلسطين خارج سياق مقالته). المقالة لفتت نظر الإعلام الغربي، وراهنتُ صديقاً أنّ المراسل سيُنتشل من قبل الإعلام الغربي. وبالفعل، بناءً على هذه المقالة: «واشنطن بوست» اختارته مراسلاً لها في بيروت والمنطقة. أمس، كتبَ مقالة طويلة في مديح جريدة «النهار» في «واشنطن بوست» لأنّها برأيه أوّل جريدة عربيّة تناصر حقوق المثليّين . والكاتب (ما غيره) يصف «النهار» بأنّها جريدة رائدة (كانت قبل عقود طويلة طبعاً وليس حاليّاً) وأنّها ليبراليّة: هذه عن جريدة يمينيّة طائفيّة ذات تاريخ عريق في ذمّ الشعب الفلسطيني والشيعة (وصفتهم قبل الحرب في مقالة عن الضاحية بأنّهم «يتوالدون كالفئران»). والجريدة اليوم مُموَّلة صراحة من قِبل النظام الإماراتي وكانت قبل ذلك مموّلة من الكويت وعدد من أنظمة الخليج و... الغرب. طبعاً، «النهار» في المقالة غير الرصينة لم تكن الأولى في دعْم المثليّة والمثليّين. هذه الجريدة (بين أيديكم) هي أوّل جريدة عربيّة تناصر المثليّة والمثليّين، لكن، بسبب دعمها لمقاومة إسرائيل، سجلّها لا يهم. وكما كتب عدد من النقّاد، فإنّ مناصرة «النهار» ليست من ضمن رؤية ليبرالية في المجتمع. هذه جريدة تحذّر (عبر كتّابها ومحرّريها) من شراء المسلمين لأراضي مسيحيّين وهي قريبة من رجال دين طائفيّين غير متنوّرين، وهي حاربت القساوسة المتنوّرين منذ ما قبل الحرب. إسرائيل تستعمل قضايا المثليّة لتبييض صفحة جرائمها وإبادتها مع أنّه ليس من إجماع في إسرائيل أبداً حول القضيّة. وليس من إجماع في لبنان. لكن استغلال قضايا الحريّات الشخصيّة (أي الحريّة الاستعماريّة مثل النسويّة الاستعماريّة) طقس من طقوس الاستعمار الغربي في بلادنا.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ666314 / 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com